تأويل الشاهد النحوى
بين القبول والرد
فى سورة
الأنعام عرضـاً ومناقشة

إعداد

الدكتور/ محمود حمدى عبدالله على

الأستاذ المساعد فى قسم اللغويات

فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا

البحث

" تأويل الشاهد النحوى بين القبول والرد فى سورة الأنعام عرضـًا ومناقشة"

محمود حمدى عبداللاه على

قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا – جامعة الأزهر

MahmoudAli.4119@azhar.edu.eg

الملخص :

نحمدك ربنا حمد الشاكرين لنعمائك المقرين بفضلك المعترفين بإنعامك ونعمك ، ونصلى ونسلم على سيد المرسلين محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله الملتزمين بنهجه وصحبه المقتدين بسنته والداعين لشريعته الغراء ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعـــــــــــــــــــد

من المسلم به أن القرآن الكريم لا يزال بحرًا زاخرًا، ومعينًا غزيرًا، يغدق بعطاياه على العالِم والمتعلم، ولا يزال هو المعجزة التى حيَّرت الفكر البشرى بدقة تعابيره، وروعة أسلوبه، مما دفع العلماء الأجلاء إلى البحث فى أساليبه ،وجمال تراكيبه ،وكان النحويون من أوائل من اهتم بالدراسات القرآنية؛ لذلك وضعوا أسسًا، تحفظه من التحريف، وتصونه من اللحن، فدعاهم ذلك إلى وضع اللبنات الأولى لعلم النحو العربى، فأخذوا يصوغون قواعد هذا العلم، من خلال استقراء الكلام الفصيح، وبناء الأحكام على الشائع منه، فتشكلت لهم فيما بعد قواعد نحوية عديدة، يسرت تعليم النحو ، لكن عددًا من النصوص القرآنية خالف تلك القواعد، الأمر الذى اضطر النحويين إلى البحث عن وسيلة تسوغها لتتفق وإياها، و قد حظيت سورة الأنعام بقدر كبير من الشواهد القرآنية التى دارت حولها تأويلات نحوية كانت موضع قبول أو رد من النحويين ،فأردت أن أفرد دراسة حول هذه الشواهد؛ للوقوف على أسباب قبول تأويلها النحوى أو رده ،فكان عنوان هذه الدراسة هو:" **تأويل الشاهد النحوى بين القبول والرد فى سورة الأنعام عرضـًا ومناقشة**"

وتتألف هذه الدراسة من مقدمة ، وتمهيد، وخمسة مباحث تقفوها خاتمة تحدثت فيها عن أهم النتائج ،ثم أتبعتها بفهرس المصادر والمراجع ،وفهرس الموضوعات .

أما المقدمة ففيها الحديث أهم الأسباب الدافعة لهذه الدراسة، وعن عملى فيها ،والخطة التى سرت عليها فى هذه الدراسة، عن أهم الدراسات السابقة

وأما التمهيد فهو بعنوان:" **فى رحاب سورة الأنعام**"

وأما المبحث الأول فهو بعنوان:" **حاجة النحوى إلى التأويل**"

وأما المبحث الثانى فهو بعنوان:" **التأويل النحوى فى المرفوعات**"

وأما المبحث الثالث فهو بعنوان:" **التأويل النحوى فى المنصوبات**"

وأما المبحث الرابع فهو بعنوان:" **التأويل النحوى فى المجرورات**"

وأما المبحث الخامس فهو بعنوان:" **التأويل النحوى بالحمل على المعنى**"

وأما خاتمة البحث فذكرت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال دراسة البحث.

وأما فهرس المصادر والمراجع ففيه مصادر البحث ومراجعه التى استعان بها الباحث فى إتمام هذه الدراسة

وأما فهرس الموضوعات فذُكِرَتْ فيه العناوين الرئيسة فى هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية

الشاهد – النحوى – التأويل – المرفوعات – المنصوبات – المجرورات – الحمل على المعنى – الأنعام – السور المكية – طابع خاص – أسس – أصول

"The Interpretation of Grammatical Evidence between Acceptance and Rejection in Surah Al-An’am: Presentation and Discussion."

Mahmoud Hamdy And Allah
Linguistics Faculty of Islamic studies & Arabic studies -Al Azhar University

Abstract:
We praise You, O Lord, with the praise of the grateful for Your blessings, acknowledging Your grace and recognizing Your favors and bounties. We send blessings and peace upon the master of messengers, Muhammad ibn Abdullah the Trustworthy, and upon his family committed to his guidance, his companions who follow his tradition, and those who call to his noble Sharia and all who follow them in goodness until the Day of Judgment.
And after that,
It is an accepted fact that the Holy Qur’an remains a vast sea and a rich spring, bestowing its gifts upon scholars and learners alike. It continues to be the miracle that perplexes human thought with its precise expressions and the beauty of its style, prompting esteemed scholars to explore its methods and the beauty of its structures. The grammarians were among the first to be interested in Qur'anic studies; thus, they established foundations that preserve it from distortion and protect it from errors in speech. This led them to lay the groundwork for Arabic grammar, as they began to formulate the rules of this science by observing eloquent speech and basing judgments on what is commonly accepted. Subsequently, numerous grammatical rules emerged that facilitated the teaching of grammar. However, several Qur'anic texts contradicted these rules, compelling grammarians to seek ways to justify them to align with the rules. Surah Al-An’am has been particularly rich in Qur'anic examples that have led to

grammatical interpretations, which have either been accepted or rejected by grammarians. Therefore, I sought to dedicate a study to these examples to understand the reasons for the acceptance or rejection of their grammatical interpretations. Thus, the title of this study is: "The Interpretation of Grammatical Evidence between Acceptance and Rejection in Surah Al-An'am: Presentation and Discussion."

This study consists of an introduction, a preface, five sections followed by a conclusion where I discuss the most important findings, and then I follow this with a bibliography and a subject index.

The introduction discusses the main reasons that motivated this study, my work on it, and the plan I followed in this research, including important previous studies.

The preface is titled: "In the Context of Surah Al-An'am."

The first section is titled: "The Need for Grammatical Interpretation."

The second section is titled: "Grammatical Interpretation in the Nominatives."

The third section is titled: "Grammatical Interpretation in the Accusatives."

The fourth section is titled: "Grammatical Interpretation in the Genitives."

The fifth section is titled: "Grammatical Interpretation by Carrying on the Meaning."

The conclusion presents the most important results I reached through this study.

The bibliography includes the sources and references that the researcher relied upon to complete this study.

The subject index lists the main titles in this study.

Keywords: Al-shaahid - al-naḥwiyy - al-ta'weel - al-marfoo'aat - al-mansuubat - al-majruraat - al-ḥaml 'ala al-ma'na - al-an'aam - al-suwar al-makkiyyah - ṭa'bi' khaas - usul - usul.

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله الملتزمين بنهجه وصحبه المقتدين بسنته والداعين لشريعته الغراء ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعـــــــــــــــــــد

ما زال القرآن الكريم بحرًا زاخرًا، ومعينًا غزيرًا، يغدق بعطاياه على العالِم والمتعلم، وما زال معجزة حار بها الفكر البشرى بدقة تعابيره، وروعة أسلوبه، مما دفع العلماء الأجلاء إلى وضع أسس، تحفظه من التحريف، وتصونه من اللحن، فأدى ذلك إلى وضع اللبنة الأولى لعلم النحو العربى، وأخذ العلماء يصوغون قواعد هذا العلم، من خلال استقراء الكلام الفصيح، وبناء الأحكام على الشائع منه، فتشكلت لهم فيما بعد قواعد نحوية عديدة، يسرت تعليم النحو ، لكن عددا من النصوص خالف تلك القواعد، الأمر الذى اضطر النحويين إلى البحث عن وسيلة تسوغها لتتفق وإياها، و قد حظيت سورة الأنعام بقدر كبير من الشواهد القرآنية التى دارت حولها تأويلات نحوية كانت موضع قبول أو رد من النحويين ،فأردت أن أفرد دراسة حول هذه الشواهد؛ للوقوف على أسباب قبول تأويلها النحوى أو رده ،فكان عنوان هذه الدراسة هو:" **تأويل الشاهد النحوى بين القبول والرد فى سورة الأنعام عرضًا ومناقشة**"،

ومما دفعنى إلى هذه الدراسة أمور أهمها:

- تعرضت سورة الأنعام إلى عدد كبير من الشواهد النحوية استعان بها النحويون فى إثبات قواعدهم النحوية وتأصيلها
- اهتمام النحويين قديمًا،وحديثًا بأسباب التأويل فى النحو العربى.
- محاولة الوقوف على شىء من مظاهر الفكر النحوى عند النحويين ، وخاصة عند تعرضهم لآيات الذكر الحكيم

- فضل سورة الأنعام ، فهى إحدى السور المكية الطويلة التى نزلت ليلًا جملة واحدة،و حولها سبعون ألف ملك يجأرون بالتسبيح.
- تنوع الموضوعات التى تناولتها سورة الأنعام ،فهى سورة تتسم بطابع خاص يختلف عن باقى سور القرآن الكريم .

وأما عن عملى فى هذه الدراسة فهو يتلخص فى النقاط الآتية:

- قمت بتخريج الآيات القرآنية .
- خرجت الأبيات الشعرية ،وذلك بنسبتها إلى قائليها ،وتخريجها من مظانها المختلفة
- قدمت لكل مسألة بمقدمة مختصرة تشتمل على مضمون المسألة ؛ ليقف القارئ على حقيقة المسألة المنوطة بالحديث عنها.
- اعتمدت فى نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها على مصنفاتهم ،ومؤلفاتهم المنسوبة إليهم ،فإن لم يكن للنحوى مصنف اعتمدت فى تخريج قوله على أكثر من مصنَّف لتوثيق قوله المنسوب إليه .
- بينت أهمية التأويل بالنسبة لعلم النحو ،وحاجة النحويين إلى التأويل .

وتتألف هذه الدراسة من مقدمة ، وتمهيد، وخمسة مباحث ،وقفوتها بخاتمة تحدثت فيها عن أهم النتائج ،ثم أتبعتها بفهرس المصادر والمراجع ،وفهرس الموضوعات .

أما المقدمة ففيها الحديث أهم الأسباب الدافعة لهذه الدراسة، وعن عملى فيها ،والخطة التى سرت عليها فى هذه الدراسة، عن أهم الدراسات السابقة

وأما التمهيد فهو بعنوان:" **فى رحاب سورة الأنعام**"

وأما المبحث الأول فهو بعنوان:" **حاجة النحوى إلى التأويل**"

وأما المبحث الثانى فهو بعنوان:" **التأويل النحوى فى المرفوعات**"

وأما المبحث الثالث فهو بعنوان:" **التأويل النحوى فى المنصوبات**"

وأما المبحث الرابع فهو بعنوان:" **التأويل النحوى فى المجرورات**"

وأما المبحث الخامس فهو بعنوان:" **التأويل النحوى بالحمل على المعنى**"

وأما خاتمة البحث فذكرت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال دراسة البحث.

وأما فهرس المصادر والمراجع ففيه مصادر البحث ومراجعه التى استعان بها الباحث فى إتمام هذه الدراسة

وأما فهرس الموضوعات فذُكِرَتْ فيه العناوين الرئيسة فى هذه الدراسة.

وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فى الوصول إلى المقصود من دراستى هذه ،وأسأله العون والسداد ،والقبول والإخلاص فى كل أعمالنا وأقوالنا إنه ولى ذلك والقادر عليه.

الدراسات السابقة

تقتضى الأمانة العلمية ألا يُغْفِلَ البحث الدراسات السابقة لهذه الدراسة وفى حدود ما اطلعت عليه وجدت بعض الدراسات تتعلق بظاهرة التأويل

وقد أفدت منها مع أنها لا تلتقى مع دراستى فى شىء منها ،ويمكن حصر الدراسات السابقة على النحو التالى:

• التأويل النحوى فى القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح الحموز رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم – جامعة القاهرة لعام:(١٩٨٠م–١٩٨١م)،وارسالة مطبوعة فى جزءين من إصدارات مكتبة الرشد بالرياض ،تحدث المؤلف فيها عن حركة التأويل النحوى قبل سيبويه،و تحدث أيضاً عن سيبويه وغيره من النحويين القدامى والتأويل النحوى،وتحدث عن مظاهر التأويل المختلفة مثل الحذف ، والإعراب المقدر فى المضاف إلى ياء المتكلم،وإعراب الاسم المقصور،والاسم المنقوص ،والفعل المضارع المنتهى بياء أو واو، وتحدث أيضاً عن الحمل على المعنى ،وألوانه المختلفة فى التأويل النحوى،وتعد هذه الرسالة من أقدم الرسائل العلمية فى بابها ،ولا أنكر أنى أفدت فى بعض النقاط.

• التاويل النحوى فى تفسير مجمع البيان للطبرسى المتوفى سنة ٥٤٨هـ وهى جزء من متطلبات نيل شهادةِ الماجستير في اللغةِ العربية وآدابها ، من كلية التربية فى جامعة بابل بالعراق للعام الجامعى: (١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م) ،والرسالة من إعداد الباحث حسين خضير عباس عبد الجليل الغزى ،وقد تناول الحديث فيها عن : الزيادة،و الحذف،و التقديم، والتأخير،و النيابة،والتعلق ، كما أورد الحديث عن أدلة التأويل عند الإمام الطبرسى، مثل دليل السياق، و إيراد النظير، و المشاكلة، وغيرها،كما تعرض الباحث إلى الأسباب العقائدية للتأويل النحوى، وبهذا لا تلتقى هذه الرسالة فى شىء مع ما تقدمت به .

• التأويل النحوى فى الحديث الشريف وهى جزء من متطلبات نيل شهادةِ الدكتوراه فى اللغةِ العربية من جامعة بغداد / كلية الآداب مقدمة من الباحث : فلاح إبراهيم

نصيف الفهدىّ، للعام لجامعى:(١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م) تحدث الباحث فيها عن من مظاهر التأويل،وهى: (التأويل بالحذف)، و (التأويل بالزيادة)، و (التأول بالتضمين)، و (حمل بعض الأدوات على بعض)،وفكرة البحث تدور حول دراسة قضية التأويل النحوى فى (شروح صحيح البخارى)؛ وذلك لأن العلماء اعتنوا به عناية كبيرة فشرحوه وضبطوه وأعربوه ،وهذه الرسالة لا تلتقى مع ما تقدمت به فى شىء

• التأويل النحوى عند ابن هشام الأنصارى ،وهى جزء من متطلبات درجة الدكتوراه فى آداب اللغة العربية من كلية الآداب ــ جامعة بغداد من إعداد الباحث: ليث قهير عبد الله الحيانى الهيتى للعام الجامعى:(١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م) تحدث فيها الباحث عن بن هشام ونتاجه اللغوى، وثناء العلماء عليه، والمؤلفات التى اختصها مؤلفوها بالحديث عن سيرته ونتاجه، ثم ذكر الحديث عن كتبه ورسائله اللغوية والنحوية التى اعتمد الباحث فى إعداد أطروحته العلمية، ثم تعرض إلى مفهوم التأويل النحوى وألفاظه عند ابن هشام ،وموقف ابن هشام من التأويل،ثم تحث عن مظاهر التأويل النحوى ،ومن أبرزها: التأويل النحوى فى الحذف ،والتأويل النحوى فى الزيادة ،والتأويل النحوى فى الحمل على المعنى ،وهذه الأطروحة كسابقيها لم تلتق فى شىء مما تقدمت به

• أثر التأويل النحوى فى فهم النص للدكتور/ غازى مختار طليمات بحث فى مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية – دولة الإمارات العربية المتحدة – دبى – العدد:(الخامس عشر، لعام ١٤١٨هـ–١٩٩٨م) ، تحدث فيه المؤلف عن وسائل فهم النص وإفهامه ،وعن التأويل والعلوم الإسلامية ،وعن اختلاف النحاة فى الأخذ بالتأويل،وتحدث عن طرائق التأويل النحوى ،وذكر عددًا من النماذج المختلفة مثل :تقدير حركة الإعراب ،وإعادة صياغة التركيب،والتضمين،والحمل على المعنى،والحذف ،وآراء الأقدمين والمحدثين فى التأويل ،وبهذا لايلتقى هذا البحث مع ما قدمته

• التأويل أسبابه ووسائله فى النحو العربى من إعداد الباحثة/ سماسم بسيونى عبدالعزيز مطر ،بحث نُشِرَ فى مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية ،العدد الثانى والثلاثون ،إصدار ٢٠١٧م،تناولت فيه الباحثة الحديث عن تعريف التأويل وغاياته ،وأول من ألف فيه ،وموقف النحويين من التأويل ، ثم الحديث عن العامل النحوى،وكثرة الأوجه الإعرابية باعتبارهما من أسباب التأويل، ثم الحديث عن مظاهر التأويل والتى تتمثل فى:الشذوذ ، والضرورة ،والحذف والتقدير ،والزيادة ،والاستتار ،والتضمين،والتحريف،وهذه الدراسة لاتلتقى مع ما تقدمت به .

مما سبق عرضه من دراسات سابقة يتبين أن دراستى لا تلتقى فى شىء ؛لأن دراستى تتعلق بسورة الأنعام ،وما ورد فيها من شواهد نحوية كانت موضع اهتمام من النحويين ،هذه الشواهد تدور بين القبول أو الرد حسبما يقتضيه التأويل النحوى.

التمهيد

فى رحاب سورة الأنعام

سورة الأنعام إحدى السور المكية الطويلة التى يدور محورها حول العقيدة وأصول الايمان وهى تختلف فى أهدافها ومقاصدها عن السور المدنية التى سبق الحديث عنها كالبقرة ، وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، فهى لم تعرض لشىء من الاحكام التنظيمية لجماعة المسلمين ، كالصوم ، والحج، والعقوبات، وأحكام الاسرة ، ولم تذكر أمور القتال ومحاربة الخارجين على دعوة الاسلام ، كما لم تتحدث عن أهل الكتاب من إليهود والنصارى، ولا على المنافقين ، وإنما تناولت القضايا الكبرى الأساسية لأصول العقيدة والايمان ، وهذه القضايا تكمن فى الحديث عن ثلاثة محاور رئيسة ،هى كالأتى:

- الحديث عن قضية الألوهية
- الحديث عن قضية الوحى والرسالة
- الحديث عن قضية البعث والجزاء

كما أنك تجد الحديث فى هذه السورة مستفيضًا عن هذه الأصول الأساسية للدعوة الاسلامية، و يدور حولها بشدة ، وتجد سلاحها فى ذلك الحجة الدامغة ، والدلائل الباهرة ، والبرهان القاطع فى طريق الإلزام والإقناع ؛ لأن السورة نزلت فى مكة على قوم مشركين ومما يلفت النظر أنها عرضت لأسلوبين بارزين لا تكاد تجدهما بهذه الكثرة فى غيرها من السور المكية هما :

- أسلوب التقرير
- أسلوب التلقين .

أما الأول : أسلوب التقرير فإنه يعرض الأدلة المتعلقة بتوحيد الله ، والدلائل الشاهدة على وجوده وقدرته ، وسلطانه وقهره ، في صورة الشأن المسلم ، ويضع لذلك ضمير الغائب عن الحسِّ الحاضر فى القلب الذى لا يمارى فيه قلب سليم ، ولا عقل راشد ، فى أنه تعالى المبدع للكائنات ، صاحب الفضل والإنعام ، فيستعل

أسلوب ضمير الغيبة "هو"؛ ليدلِّلَ على أنه هو الخالق المدبر الحكيم ،وتلحظ هذا جليـًا فى قوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ﴾ (١)، وفى قوله: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾(٢) ، وفى قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ ﴾(٣) ،وقوله:﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ (٤) ، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على قدرته ، وحكمته جل وعلا

أما الثانى : أسلوب التلقين فإنه يظهر جليًا فى تعليم الرسول ﷺ تلقين الحجة ؛ ليقذف بها فى وجه الخصم بحيث يأخذ عليه سمعه ، ويملك عليه قلبه فلا يستطيع التخلص أو التفلت منها ، ويأتى هذا الاسلوب بطريق السؤال والجواب ، يسألهم ثم يجيب، استمع إلى الآيات الكريمات، حيث يقول رب الأرض والسماوات:﴿ قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ (٥)،وقوله تعالى:﴿ قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ﴾ (٦) ، وقوله تعالى:﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِۦ ﴾(٧) وهكذا تعرض السورة الكريمة لمناقشة المشركين ، وإفحامهم بالحجج الساطعة والبراهين القاطعة ، التي تقصم ظهر الباطل ؛ لأجل هذا كانت سورة الأنعام من السور المكية التى ركزت على جانب الدعوة الإسلامية، فقررت حقائقها ،وثبَّتتْ دعائمها، وفنَّدَتْ شبه المعارضين بطريق التنويع العجيب فى المناظرة ،والمجادلة، فهى تذكر توحيد الله

(١) جزء من الآية رقم (٢) من سورة الأنعام
(٢) جزء من الآية رقم (٣) من سورة الأنعام
(٣) جزء من الآية رقم (٦٠) من سورة الأنعام
(٤) جزء من الآية رقم (٦١) من سورة الأنعام
(٥) جزء من الآية رقم (١٢) من سورة الأنعام
(٦) جزء من الآية رقم (١٩) من سورة الأنعام
(٧) جزء من الآية رقم (٤٦) من سورة الأنعام

جلا وعلا فى الخلق والإيجاد، وفى التشريع والعبادة، وتذكر يوم البعث والجزاء فى قوله تعالى:﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴾ (١) ، وتذكر أيضـًا الطبائع البشرية فى وقت الشدة والرخاء فى قوله تعالى:﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ (٢) ،وتذكر أبا الأنبياء إبراهيم عليه السلام فى قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾(٣) ،وتذكر جملة من أبنائه وترشد الرسول ﷺ إلى اتباع هداهم ،وسلوك طريقهم فى احتمال المشاق والصبر عليها، وتبسط كل هذا بالتنبيه إلى الدلائل فى الأنفس والآفاق، وتعرض لتصوير حال المكذبين يوم الحشر، وتفيض فى هذا بألوان مختلفة ، ثم تعرض لكثير من تصرفات الجاهلية التى دفعهم إليها شركهم فيما يختص بالتحليل والتحريم وتقضى عليه بالتفنيد، والإبطال ، ثم تُخْتَمُ السورة بعد ذلك – فى ربع كامل – بالوصايا العشر التى نزلت فى كل الكتب السابقة ،ودعا إليها جميع الأنبياء السابقين، قال تعالى:﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾(٤)، وتنتهى بآية فذة تكشف للإنسان عن مركزه عند ربه فى هذه الحياة ، وهو أنه خليفة فى الأرض، قال تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾(٥)، وأن الله سبحانه وتعالى جعل عمارة الكون

(١) الآية رقم (١٥٨) من سورة الأنعام
(٢) الآية رقم (٦٣) من سورة الأنعام
(٣) الآية رقم (٧٥) من سورة الأنعام
(٤) جزء من الآية رقم (١٥١) من سورة الأنعام
(٥) جزء من الآية رقم (١٦٥) من سورة الأنعام

تحت يد الإنسان تتعاقب عليها أجياله ، ويقوم اللاحق منها مقام السابق ، وأن الله سبحانه قد فاوت في المواهب بين أفراد الإنسان لغاية سامية وحكمة عظيمة، وهى الابتلاء والاختبار فى القيام بتبعات هذه الحياة، وذلك شأن يرجع إليه المقصود من هذا الخلق وذلك النظام (١).

سبب تسميتها بالأنعام

سورة الأنعام من السور المكية ،وعدد آياتها مائة وخمس وستون آية،وسميت بسورة الأنعام ؛ لورود ذكر الأنعام فيها قال تعالى:﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَـٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا۟ هَـٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَـٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۗ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾(٢)؛ ولأن أكثر أحكامها موضِحَةً لجهالات المشركين الذين كانوا يقدمون هذه الأنعام قرابين إلى أصنامهم(٣) .

فضلها:

عن ابن عباس، قال: نزلت سورة الأنعام بمكة ليلًا جملة واحدة، حولها سبعون ألف ملك يجأرون حولها بالتسبيح(٤) ،وقال أنس بن مالك: قال رسول الله ﷺ : "نزلت – سورة الأنعام، ومعها موكب من الملائكة يسد ما بين الأُفقين لهم زجل

---

(١) صفوة التفاسير لمحمد على الصابونى ١/٣٧٦،و٣٧٧،ط/ دار القرآن الكريم – بيروت، ط٤:(١٤٠٢هـ-١٩٨١م)

(٢) الآية رقم (١٣٦) من سورة الأنعام

(٣) محاسن التأويل للقاسمى٤/٣٠٨،تح/ محمد باسل عيون السود ،ط/ دار الكتب العلميه – بيروت

ط١:(١٤١٨ هـ)

(٤) المعجم الكبير للطبرانى ١٢/٢١٥، تح/ حمدى بن عبدالمجيد السلفى ،ط/مكتبة العلوم والحكم – الموصل ،ط٢: (١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م)

بالتسبيح والتقديس ورسول الله ﷺ يقول: سبحان الله العظيم سبحان الله العظيم"(١).

وقال سفيان الثورى، عن ليث، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد قالت: نزلت سورة الأنعام على النبى صلى الله عليه وسلم جملة واحدة ، وأنا آخذة بزمام ناقته ﷺ ، إن كادت من ثقلها لتكسر عظام الناقة(٢)

قال الإمام الرازى :" امتازت هذه السورة بنوعين من الفضيلة : **أحدهما:** أنها نزلت دفعة واحدة ، **وثانيهما:** أنه شيعها سبعون ألفًا من الملائكة، والسبب فى هذا الامتياز أنها مشتملة على دلائل التوحيد ، والعدل ، والنبوة ، والمعاد ، وابطال مذاهب المبطلين والملحدين"(٣)

وقال الإمام القرطبى:"إن هذه السورة أصل فى محاجة المشركين وغيرهم من المبتدعين ، ومن كذب بالبعث والنشور، وهذا يقتضى إنزالها جملة واحدة"(٤).

أسباب النزول:

روى أن مشركى مكة قالوا :" يا محمد والله لا نؤمن لك حتى تأتينا بكتاب من عند الله ، ومعه أربعة من الملائكة يشهدون أنه من عند الله وأنك رسوله، فأنزل الله(٥):

---

(١) موسوعة فضائل سور وآيات القرآن لمحمد بن رزق بن طرهونى ٢٥٧/١،ط/ دار ابن القيم- الدمام ، ط١:(١٤٠٩ هـ)

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢٣٧/٣،تح/سامى محمد سلامة ،ط/ دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢:(١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م)

(٣) مفاتيح الغيب٤٧١/١٢، ط/ دار إحياء التراث العربى - بيروت ،ط٣:(١٤٢٠هـ)

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٦/ ٣٨٣، تح/أحمد البردونى- إبراهيم أطفيش،ط/ دار الكتب المصرية - القاهرة ،ط٢:(١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م).

(٥) أسباب النزول للواحدى صـ٢١٤، تح/عصام عبد المحسن الحميدان ،ط/دار الإصلاح - الدمام، ط٢:(١٤١٢هـ-١٩٩٢م) .

﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾(١).

وعن ابن عباس أنه قال فى سبب نزول قوله تعالى:﴿ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾(٢): "إن كفار مكة أَتَوْا رسول الله ﷺ ،فقالوا : يا محمد إنا قد علمنا أنه إنما يحملك على ما تفعل إلا الحاجة، فنحن نجمع لك من أموالنا حتى تصير أغنانا، فقال الله تعالى:" أخبرهم أن جميع الاشياء لله، فهو قادر على أن يغنينى"(٣)

(١) الآية رقم (٧) من سورة الأنعام

(٢) الآية رقم (١٣) من سورة الأنعام

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٦/ ٣٩٦.

المبحث الأول

حاجة النحوى إلى التأويل

المطلب الأول: التأويل ودوره فى تيسير النحو

يلجأ النحويُّون إلى التأويل حينما لا تُسعفهم القواعد ،والأصول التى استنبطوها من كلام العرب،والتى جعلوها أساسًا تُقوم عليه دعائم هذا العلم، ويرجع هذا إلى أن ما وضعه النحويون من قواعد ،وأصول لا يمثل جميع ما سمعوه من العرب بل لم يكن موافقًا لعدد من نصوص القرآن الكريم المتواترة فى روايتها، أو الحديث الشريف، أو أقوال العرب من شعر ونثر؛ لأجل ذلك لجؤوا إلى تأويل ما جاء على خلاف الأصل من نصوص فصيحة للمحافظة على ما أَصَّلوه من قواعد نحوية ، فكانت ظاهرة التأويل مرتعًا خصبًا يتنافس فيه النحويون لإظهار قدراتهم العلمية على نحو ما كان يحدث بين نحويى البصرة والكوفة. فتتعدد الأوجه الإعرابية للكلمة ويكون أحدها أَو اثنان منها قائمًا على ظاهر النص، أمّا البقية فتكون قائمة على التأويل والتقدير ،وإن كان الأخذ بالظاهر هو الأصل فى دراسة الألفاظ ،والتراكيب لفهم المعانى ،واستنباط الأحكام ، فإن اللجوء إلى التأويل وسيلة فرعية تساعد النحوى على بلوغ هذه الغاية ، إذ الأصل فى وضع اللغة أن يبوح اللفظ بمعناه ،فإن ضَنَّ به انتزع منه بالتأويل، قال أبو البركات الأنبارى:" الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه"(١)، ونص أبو حيان على أن التأويل قد يلجأ إليه النحوى إذا وُجدَ ما يرجحه على اللفظ الظاهر ،فقال:"ومتى

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١/١٩٥، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ،ط/المكتبة العصرية، ط١: (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)

أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى ،إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر، إنما يكون لمرجح"(١)

فالتأويل هو الوسيلة التى يلجأ إليها النحويون ومن تابعهم من المفسرين للتوفيق بين القواعد النحوية والنصوص التى جاء ظاهرها مخالفًا لتلك القواعد، فإن وجد النحويون معمولًا لا عامل له، قدروا له عاملًا، أو وجدوا فعلًا لا أثر له فى المعنى، قالوا بزيادته، وإن تعدى بغير حرفه، ذهبوا إلى تضمينه، إلى غير ذلك من أساليب التأويل(٢).

وما ذكره ابن جنى خير شاهد على حاجة النحوى إلى التأويل ،وذلك فى قوله:" ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب، وتفسير المعنى فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك وإياك أن تسترسل فتفسد ما تُؤْثِرُ إصلاحه ، ألا تراك تُفَسِّرُ نحو قولهم:" ضربت زيدًا سوطًا" ، أن معناه:"ضربت زيدًا ضربة بسوط"، وهو – لا شك– كذلك، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف, أى:" ضربته ضربةَ سوطٍ"، ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف. ولو ذهبت تتأول ضربته سوطًا على أن تقدير إعرابه: "ضربة بسوطٍ"، كما أن معناه كذلك لَلَزِمَكَ أن تقدر أنك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في

---

(١) البحر المحيط ١/ ٤٢٣، تح/ عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض – زكريا عبد المجيد النوقى – أحمد النجولى الجمل ،ط/ دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت، ط١:(١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م)

(٢) التعبير القرآنى لفاضل صالح السامرائى ص٥١،ط/ دار عمار – عمان، ط٤:(١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)

نحو قوله: "أمرتك الخير"(١)، وأستغفر الله ذنبًا(٢) فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غَنِيت عن ذلك كله بقولك: إنه على حذف المضاف أى: "ضربة سوط"، ومعناه ضربة بسوط فهذا –لعمرى– معناه، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف"(٣).

وها هو ذا الزمخشرى كان كثيرًا ما يعتمد على التأويل النحوى فى إعراباته لآيات القرآن الكريم فى ضوء تفسيره الكشاف،فكان يأتى فى إعراب الآية الواحدة بأوجه

---

(١) جزء من قول الشاعر: **أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب**

البيت من بحر البسيط ،وهو من شعر عمرو بن معدى كرب فى ديوانه صـ٦٣، تح/ مطاع الطرابيشى ،ط/مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،ط٢:(١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)،ومنسوب إلى عمرو بن معد يكرب فى أمالى ابن الشجرى٢/٥٥٨، تح/محمود محمد الطناحى ،ط/ مكتبة الخانجى– القاهرة ،ط١:(١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م)،ومن غير نسبة فى شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٢٧، تح/إميل بديع يعقوب ،ط/دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١:(١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م).

الشاهد قوله: "أمرتك الخير" حيث حذف الجار، فالأصل: "أمرتك بالخير"

(٢) جزء من قول الشاعر: **أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لسْتُ مُحْصِيَه ... ربُّ العبادِ إليه الوجهُ والعَمَلُ**

البيت من بحر البسيط، من غير نسبة فى : الكتاب ١/٣٧، تح/عبد السلام محمد هارون ،ط/ مكتبة الخانجى– القاهرة،ط٣:(١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م) ،وشرح المفصل٤/ ٢٩٧،وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش٥/ ٢٣٥٣ ،تح/علي محمد فاخر وآخرون،ط/دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة–القاهرة ،ط١:(١٤٢٨هـ)

الشاهد قوله: "أستغفر الله ذنبا" حيث حذف الجار من ثانى مفعولي "أستغفر" الذى تعدى إليه بواسطة الحرف، والأصل: أستغفر الله من ذنب

(٣) الخصائص ١/٢٨٣،و٢٨٤، تح/محمد على النجار،ط/عالم الكتب – بيروت

مختلفة من التأويلات، فاسمع إليه وهو يفسر قوله تعالى:﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ ﴾(١) ، ذاكرًا ثلاثة أوجه من التأويلات النحوية، فقال :" إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ أراد الجنس، أى إنّ هذا الجنس يأمر بالسوء ويحمل عليه بما فيه من الشهوات، إِلَّا ما رَحِمَ رَبِّى إلا البعض الذى رحمه ربى بالعصمة كالملائكة، ويجوز أن يكون ما رَحِمَ فى معنى الزمن، أى: إلا وقت رحمة ربى، يعنى أنها أمّارة بالسوء في كل وقت وأوان، إلا وقت العصمة. ويجوز أن يكون استثناء منقطعًا، أى:ولكن رحمة ربى هى التى تصرف الإساءة"(٢) .

فهذا وإن دل فإنما يدل على مدى اهتمام النحويين بالتأويل واحتفائهم به ؛ ليقفوا بذلك على مدى الترابط بين الإعراب والمعنى.

(١) جزء من الآية رقم (٥٣) من سورة يوسف

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/ ٤٨٠، ط/دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣:(١٤٠٧هـ)

المطلب الثانى: معنى التأويل

التأويل فى اللغة والإصطلاح:

أولاً: تعريف التأويل فى اللغة:

معنى التأويل فى اللغة يرجع إلى موقعه فى الجملة، وطبيعة استعماله ؛لذا جاءت استعمالات متعددة من خلال معان مختلفة لكلمة التأويل فى سياق الجملة العربية ،ويمكن حصر هذه المعانى فى المصطلحات الآتية:

- **الرجوع والعاقبة والجزاء**

فيكون اشتقاقه من الأَوْلِ بمعنى الرجوع، تقول:" آلَ الشيء، يؤول أَوْلًا ومآلًا،أى رجع، وأَوَّلَ الشيء: رَجَعَه، وأُلْتُ عن الشيء، أى ارتددت عنه(١)

قال الخليل:" آل يؤول إليه، إذا رجع إليه، تقول: طبخت النبيذ والدواء فآل إلى قَدْرِ كذا، وكذا، إلى الثلث أو الربع، أى: رجع"(٢)

وجاء فى تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا** ﴾(٣) أن معنى "**تَأْوِيلًا** " ، أى: أَحْمَد عاقبة؛ لأن التأويل من آل يؤول إذا رجع ،والمآل معناه: المرجع والعاقبة، وسمى تأويلًا لأنه مآل الأمر(٤).

---

(١) لسان العرب لابن منظور ١/١٧١ (أ.و.ل) ،تح/ عبد الله على الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ،و هاشم محمد الشاذلى،ط/ دار المعارف – القاهرة

(٢) كتاب العين ٨/ ٣٥٩ (أ.و.ل)،تح/مهدى المخزومى،و إبراهيم السامرائى،ط/ دار ومكتبة الهلال

(٣) جزء من الآية رقم (٥٩) من سورة النساء

(٤) مجمع البيان فى تفسير القرآن للطبرسى ٣/٩٦،ط/دار المرتضى – بيروت ط١:(١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)

وعلى هذا المعنى يكون المؤول مفسِّرًا للكلام ،وشارحًا له، ومُقدِّرًا، حتى يرجع به إلى أَصله الذى كان عليه(١)

- **الإصلاح والسياسة**

أن يكون مشتقًا من "الإيالة"، وهى السياسة ، تقول :"أُلْتُ الشىءَ أَوْلًا ،وإِيَالًا ،أى أصلحته وسُسْتُهُ ،والإيالة السياسة: وآل عليهم أَوْلاً وإيالاً وإيالة: وَلِيَ(٢)

قال الأصفهانى: "الأَوْلُ: السياسة التى تُرَاعِى مآلها،ويقال:أُولٌ لنَا وأَيْلٌ علينا(٣).

ويتلخص من هذا المعنى أَنّ المؤوِّلَ يكون كَمنْ يسوس الكلام سياسة حتى يحمله على معانيه المقصودة(٤).

التحرى والطلب

ورد هذا المعنى عند ابن منظور فى قوله:"تأولت فى فلان الأجر: إذا تحريته وطلبته"(٥)

ثانيًا: تعريف التأويل فى الاصطلاح:

لم يرد تعريف صريح للتأويل عند النحويين ، حتى فى الكتب التى عُنيت بالحيث عن أصول النحو ، لم يرد فيها تعريف صريح للتأويل ،وإنما كانت إشارات عابرة يقتضيها الحديث عن مسألة بعينها أو طرح لقضية من القضايا النحوية ، فَلَكَ أن تتأمل هذا النص الوارد عن الأنبارى عند حديثه عن جواز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر فى قول الشاعر:

---

(١)البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢/ ١٤٨،تح/محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه،ط١:(١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م)

(٢) اللسان ١/١٧٣ (أ.و.ل)

(٣) المفردات فى غريب القرآن صـ٩٩، تـح/ صفوان عدنان الداودى، ط/ دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت،ط١:(١٤١٢هـ).

(٤) البرهان فى علوم القرآن ٢/ ١٤٨

(٥) اللسان ١/١٧٢ (أ.و.ل)

وَممَّنْ وَلَدوا عَامرُ ذو الطُّولِ وذو العَرْضِ(١)

فقال معلقاً على البيت السابق :"فترك صرف "عامر"، وهو منصرف ،فدل على جوازه ، فيقول له البصرى: إنما لم يصرفه ؛لأنه ذهب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير فى كلامهم،.....،فيقول له الكوفى: قوله:"ذو الطول وذو العرض" يدل على أنه لايذهب به إلى القبيلة؛لأنه لو ذهب به إلى القبيلة ، لقال:"ذات الطول"، فيقول له البصرى: قوله :"ذو الطول" رجع إلى الحى ،ونحو هذا فى التنقل من معنى إلى معنى"(٢)

ولكن ورد تعريف التأويل عند الأصوليين فى علم الفقه ،على أنه:" ردّ الظاهر إلى ما آل إليه فى دعوى المتكلم أو هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه، مع احتماله له بدليل يعضده"(٣).

و من هذا التعريف تتضح العلاقة القوية بين أصول الفقه، وأصول النحو ؛وذلك لما بينهما من التشابه ،والتناسب فى كثير من الفروع ،والأصول،وهذا ما أصله

---

(١) البيت من بحر الهزج منسوب إلى ذى الإصبع العدوانى فى ديوانه صـ٤٨ ،تح/عبدالوهب محمد على العدوانى،ومحمد نائف الدليمى ،ط/مطبعة الجمهور – الموصل:(١٩٧٣م–١٩٩٣هـ)،ومنسوب إليه فى شرح المفصل لابن يعيش ١٨٩/١ ،ومن غير نسبة فى الإنصاف ٤٠٩/٢

الشاهد فى البيت، قوله: "عامر" حيث منع "عامر" من الصرف للضرورة الشعرية.

(٢) الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو صـ٤٩ :٥١ ،تح/ سعيد الأفغانى ،ط/دار الفكر– دمشق،ط١:(١٣٧٧هـ–١٩٥٧م).

(٣) البرهان في أصول الفقه للإمام الجوينى ١٩٣/١،تح/صلاح بن محمد بن عويضة ،ط/ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ،ط١:(١٤١٨هـ – ١٩٩٧م)، والإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ٥٣/٣،تح/ عبد الرزاق عفيفى،ط/المكتب الإسلامى– بيروت .

،وأكده الأنبارى فى قوله:" أصول النحو، أدلة النحو التى تفرعت منها فروعه ،وأصوله ، كما أن أصو الفقه التى تنوعت عنها جملته وتفصيله"(١).

وقال أيضًا:" وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو, وعلم أصول النحو, فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه, من قياس العله, وقياس الشبه, وقياس الطِّراد, إلى غير ذلك على حد أصول الفقه, فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به, لأن النحو معقول من منقول, كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقة هذ أرباب المعرفة بهما"(٢)

من التعريف السابق للتأويل تظهر العلاقة بين التعريف اللغوى عند اللغويين،والتعريف الاصطلاحى عند الأصوليين،فالتأويل عند اللغويين دلَّ على معانٍ منها الجمع، والإصلاح، فكان التأويل جمع معانى ألفاظ أشكلت بلفظ واحد لا إشكال فيه، فكان هذا صورة من صور الجمع والإصلاح فى الكلام العربى.

(١) الإغراب فى جدل الإعراب صـ٨٠

(٢) نزهة الألباء فى طبقات الأدباء صـ٧٦،تح/ إبراهيم السامرائى،/مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن ،ط٣:(١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م)

المطلب الثالث : الفرق بين التأويل والتفسير

التأويل والتفسير كلمتان تدلان معًا على بيان معنى اللفظ والكشف عنه، واللفظتان ظهرتا غالبًا فى الدراسات التى تدور حول القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة ،وأزكى السلام ،والكلام الوارد عن العرب سواء أكان شعرًا أم نثرًا ؛لأجل هذا كان التأويل وسيلة من وسائل توجيه النص، على وفق الضوابط والأصول النحوية المعتمدة، وهو ضرورة يلجأ إليه النحوى؛ ليوازن بين ما وضعه النحويون من أصول معتمدة وبين النص المشكل الذى يخالف تلك الأصول، فإذا ما وجد التعارض لجأوا إليه فى حمل النص على غير ظاهره إلا أن اللغويين اختلفوا فى تحديد مدى التطابق بين المصطلحين إلى فريقين

الفريق الأول:

ذهب إلى أنه لا فرق بين التفسير والتأويل، فكلاهما يدوران فى فلك واحد؛ و ذلك لما بينهما من الترادف، فكل تفسير تأويل والعكس صحيح وكل تأويل تفسير ،ولعل العمدة فى هذا عندهم قول الخليل: "والتأوّل والتأويل: تفسير الكلام الذى تختلف معانيه ولا يصح إلا ببيان غير لفظه"(١)، وإلى القول ذاته ذهب أبو عبيدة، إذ يقول:"التأويل: التفسير والمرجع"(٢)، ونسب هذا القول أيضا إلى المبرد(٣)، واختاره من المفسرين ابن جرير الطبرى فى قوله: :" وأما معنى التأويل في كلام

(١) العين ٣٦٩/٨ (أ.و.ل)

(٢) مجاز القرآن ١/ ٨٦،تح/ محمد فواد سزگين ،ط/ مكتبة الخانجى – القاهرة ،الطبعة:(١٣٨١هـ).

(٣) لم أقف على هذا القول فى مصنفات المبرد،ولكنه وارد فى: معجم الفروق اللغوية لأبى هلال العسكرى صـ١٣٠،تح/الشيخ بيت الله بيات،ط/مؤسسة النشر الإسلامى،ط١:(١٤١٢هـ)

العرب فإنه التفسير والمرجع، والمصير"(١)،وإذا وقف على تفسير آية من آيات القرآن ،كان يعبر بقوله :" القول فى تأويل قوله كذا ... .واختلف أهل التأويل فى الآية"، وهو يعنى بذلك التفسير(٢).

ولم يخالف القرطبى أصحاب هذا المذهب ، بل قال بما قالوا به ، أنه لا فرق بين التأويل والتفسير ،واستطرد فى هذا بقوله:" والتأويل يكون بمعنى التفسير، كقولك:" تأويل هذه الكلمة على كذا"، ويكون بمعنى ما يؤول الأمر إليه، واشتقاقه من آلَ الْأَمْرُ إِلَى كذا يؤول إليه، أي صار، وَأَوَّلْتُهُ تَأْوِيلًا أَى صَيَّرْتُهُ، وقد حده بعض الفقهاء فقالوا: هو: إبداء احتمال فى اللفظ مقصود بدليل خارج عنه، فالتفسير بيان اللفظ، كقوله:﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾(٣) أى لا شك، وأصله من الفسر وهو البيان، يقال: فسرت الشيء مخففًا أفسره بالكسر فسرًا"(٤)

<u>الفريق الثانى</u> :

ذهب أصحاب هذ الفريق إلى أن بين التفسير والتأويل فرقًا ،وعلى رأسهم الأصفهانى الذى يرى أن هناك فرقًا بين التفسير والتأويل، فالتفسير مشتق من الفَسْرِ ،وهو: إظهار المعنى المعقول، ومنه قيل لما يُنبئُ عنه البول: تَفْسِرَةٌ، وسُمّى بها قارورة الماء، والتَّفْسِيرُ فى المبالغة كالفسر، والتَّفْسِيرُ قد يقال فيما يختصّ بمفردات الألفاظ وغريبها، وفيما يختصّ بالتأويل، ولهذا يقال: تَفْسِيرُ الرّؤيا وتأويلها، قال تعالى:﴿ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾(٥)،والتأويل عنده من الأَوْلِ، بمعنى الرجوع

---

(١) جامع البيان عن تأويل آى القرآن ٥/٢٢٠،تح/عبد الله بن عبد المحسن التركى ،ط/ دار هجر للطباعة والنشر، ط١:(١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م)

(٢) المرجع السابق ١/٣٩٧

(٣) جزء من الآية رقم(٢) من سورة البقرة

(٤)الجامع لأحكام القرآن ٤/١٥،و١٦

(٥) جزء من الآية رقم(٢) من سورة البقرة

إلى الأصل، ومنه: المَوْئِلُ للموضع الذى يرجع إليه، وذلك هو ردّ الشىء إلى الغاية المرادة منه، علمًا كان أو فعلًا، فمثال العلم نحو:﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ (١) ، ومثال الفعل قوله تعالى:﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ ﴾ (٢)، أى: بيانه الذى غايته المقصودة منه (٣) ،وذهب الطبرسى أيضًا إلى التفرقة بين التفسير والتأويل ،فالتفسير عنده كشف المراد عن اللفظ المشكل، والتأويل: رد أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر(٤)

وجعل الزركشى التفسير فى الكشف عن معانى القرآن وبيان المراد منها،وذلك بحسب اللفظ المشكل وغيره وبحسب المعنى الظاهر وغيره،نحو تفسير "البحيرة"،و"السائبة"،و"الوصيلة"(٥) ،كما أن التفسير أكثره يكون فى الجمل، وأما التأويل فإنه يستعمل مرة عامًا ومرة خاصًا نحو الكفر يستعمل تارة فى الجحود المطلق وتارة فى جحود البارئ خاصة والإيمان المستعمل فى التصديق المطلق تارة وفى تصديق الحق تارة وإما فى لفظ مشترك بين معان مختلفة(٦)

والحق أن هناك فرقًا بين التفسير والتأويل، فالتفسير يتعلق بإفراد آحاد الجملة ووضع كل شئ منها موضعه ومنه أخذ تفسير الأمتعة بالماء، والمُفَسَّرُ عند الفقهاء ما فُهِمَ معناه بنفسه، والمجمل ما لا يفهم المراد به إلا بغيره فهو قائم على

---

(١) جزء من الآية رقم(٧) من سورة آل عمران

(٢) جزء من الآية رقم(٥٣) من سورة الأعراف

(٣)المفردات فى غريب القرآن صـ٩٩،و٦٣٦

(٤) مجمع البيان ١١/١

(٥)هذه أصناف من النوق والشياه كان يقدمها مشركو مكة قربانًا لآلهتهم ،وهى مجموعة فى قوله تعالى:﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ۙ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾،الآية رقم (١٠٣) من سورة المائدة .

(٦)البرهان فى علوم القرآن ١٤٩/٢،و١٥٠

التوضيح والتبيين ،وكشف ما أغلق من المعانى والمفردات،و التأويل يتحقق باستخراج معنى الكلام لا على ظاهره بل على وجه يحتمل مجازًا أو حقيقة، ومنه يقال تأويل المتشابه، (١)

وإذا فرق العلماء بين التأويل والتفسير فمما يسترعى النظر أن هناك فرقًا بين تفسير المعنى ،وتفسير الإعراب ،وهذا الفرق ذكره أبوحيان فى تفسيره لكلام الزمخشرى عند قوله تعالى:﴿ فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾(٢)،قال الزمخشرى:" فلا تعتدوا على المنتهين لأن مقاتلة المنتهين عدوان وظلم ، فوضع قوله :" إلاَّ على الظالمين" ، موضع :"على المنتهين"(٣) و رد عليه أبوحيان ،فقال:" هذا الذى قاله لا يصح إلاَّ على تفسير المعنى ، وأما على تفسير الإعراب فلا يصح؛ لأن: "على المنتهين" ليس مرادفًا لقوله: "إلاَّ على الظالمين"؛ لأن نفىَ العدوان عن المنتهين لا يدل على إثباته على الظالمين إلاَّ بالمفهوم ، مفهوم الصفة ، وفى التركيب القرآنى يدل على إثباته على الظالمين بالمنطوق المحصور بالنفى و"إلاَّ" وفرق بين الدِّلالتين ، ويظهر من كلامه أنه أراد تفسير الإعراب، ألا ترى قوله : فوضع قوله: "إلاَّ على الظالمين" موضع :" على المنتهين" ؟ ،وهذا الوضع إنما يكون فى تفسير الإعراب ، وليس كذلك لما بيناه من الفرق بين الدلالتين، ألا ترى فرق ما بين قولك:" ما أُكْرِمُ الجاهلَ" ، و"ما أُكْرِمُ إلاَّ العالمَ" ؟ ،و"إلاَّ على الظالمين" ، استثناء مفرغ من الأخبار على الظالمين فى موضع رفع على أنه خبر"(٤)

(١)معجم الفروق اللغوية صـ١٢٩

(٢) جزء من الآية رقم(١٩٣) من سورة البقرة

(٣)الكشاف ٢٣٦/١

(٤) البحر المحيط ٧٧/٢

المطلب الرابع: أسباب التأويل

هى الوسائل التى لجأ إليها النحويون ومن تابعهم من المفسرين للتوفيق بين القواعد النحوية والنصوص التى جاء ظاهرها مخالفا لتلك القواعد، فعادة ما يلجأ النحويون إلى التأويل ،إذا وجدوا ما خالف أصلا من الأصول التى أصَّلوها و استنبطوها من كلام العرب ،وجعلوها أسسًا تقوم عليها دعائم النحو العربى، مع أن هذه الأصول لم تستوعب كل ما سمعوه من كلام العرب، فإذا وجدوا ما يخالف هذه الأصول من نصوص فصيحة لجؤوا إلى تأويلها حفاظًا على ما أَصَّلوه من قواعد،وأسس نحوية،ومن أبرز أسباب التأويل ما يلى:

- **الاحتجاج للقرآت القرآنية:**

لا يخفى على أحد ما للقرآت القرآنية من أثر قوى فى إيجاد تأويلات متعددة، ومختلفة لدى النحويين ، ومن ذلك ما ورد فى قراءة قوله تعالى:﴿ **وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ** ﴾(١) ،قراءة الجمهور بنصب ﴿جَنَاتٍ ﴾على أنها معطوفة على قوله تعالى:﴿ **نَبَاتَ كُلِّ شَىۡءٖ** ﴾، فيكون تأويلها: فأخرجنا بالماء النبات وجنات، وهو من عطف الخاص على العام تشريفًا لهذين الجنسين أى النخيل ،والأعناب على غيرهما،ووردت قراءة أخرى بالرفع فى كلمة ﴿ جَنَاتٍ ﴾(٢) ،وأوَّلها الفراء على أن الرفع فيها عطفًا على ﴿قنوان﴾ ،واستصوب هذا التأويل،فقال:" ولو رفعت الجنات تتبع القنوان كان صوابًا"(٣)،وهذه التأويلات فى القرآت القرآنية غرضها إبعاد هذه القرآت عن

---

(١) جزء من الآية رقم(٩٩) من سورة الأنعام

(٢) سيأتى الحديث عن هذه المسألة فى موضعه

(٣) معانى القرآن ٣٤٧/١ و٧٥،تح/أحمد يوسف النجاتى،ومحمد علي النجار ،وعبد الفتاح إسماعيل الشلبى،ط/ دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ،الطبعة الأولى

الضعف، أو الشذوذ،فها هو ذا أبو حيان ذهب إلى بيان أن الأحكام الصحيحة لاتختص بمذهب وتبتعد عن آخر، فكم من حكم قد ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم من حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، ثم يبين عدم صحة التعبد بمذهب نحوي ما، بل الأمر يكون باتباع الدليل(١) .

- **تعدد الأوجه الإعرابية:**

تعد كثرة الأوجه الإعرابية ميدانًا خصبًا يتنافس فيه المتنافسون لإظهار قدراتهم العلمية على نحو ما كان يحدث بين نحويى البصرة والكوفة. فتتعدد الأوجه الإعرابية للكلمة ويكون أحدها أَو اثنان منها قائمًا على ظاهر النص، أمّا البقية فتكون قائمة على التأويل والتقدير، وخير ما يُمثِّل ذلك ما جاء فى إعراب الفعل المضارع فى قوله تعالى:﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ﴾(٢) ،قُرِىء بنصب الفعل المضارع(٣)، ووُجِّهَ النصب على أنه جواب للفعل" كن"؛ لأنه جاء بلفظ الأمر (٤)،واعترض سيبويه على نصب الفعل المضارع فى الآية الكريمة،واختار الرفع ،ورجحه،وقواه،ولم يجز النصب إلا فى الضرزرة الشعرية،فقال:" واعلم أن الفاء لا تضمر فيها "أن" فى الواجب، ولا يكون فى هذا الباب إلا الرفع،.....، وذلك قوله:" إنه عندنا فيحدثُنا"، وسوف آتيه فأحدثُه" ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعًا؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع"(٥)، ومن ذلك أيضًا خروج "حيث" عن الظرفية ووقوعها مفعولًا به(٦)

---

(١) البحر المحيط ١٦٧/٣

(٢) جزء من الآية رقم (٧٣) من سورة الأنعام

(٣) سيأتى الحديث عن هذه المسألة فى موضعها من البحث

(٤) البحر المحيط ٥٣٦/١

(٥) الكتاب ٣٨/٣،و٣٩ .

(٦) سيأتى الحديث عن هذه المسألة فى حينه

• **التأصيل النحوى:**

هو مجموعة القواعد والأصول التى استنبطها النحويون من كلام العرب وجعلوها الأساس الذى أُقيمت عليه دعائم النحو العربى، ويعد من الأسباب التى دعت النحويين إلى كثير من التأويلات ، وخير شاهد على هذا ما جاء حول عطف الفعل على الفعل،وعطف الاسم على الاسم؛وذلك لأن عطف اللفظ على اللفظ يقتضى تشريكه معه فى معناه المختص به،وهذا المعنى يوجب ألا يعطف الاسم على الفعل، ولا الفعل على الاسم، فلا يصح عطف اللفظ على ما ليس من جنسه ولا من شكله،ولكن لما كان من الأسماء ما هو شبيه بالأفعال، ويعطى معنى الفعل اقتضى هذا الشبه تسويغ عطف بعضها على بعض، اعتبارًا بالمشاركة فى المعنى، فأخرج عطف الاسم على الفعل أو العكس من الامتناع إلى الجواز ،وهذا يعنى أن عطف الفعل على الاسم الذى يشبه الفعل، وعطف الاسم على الفعل، سائغ لسهولة الخطب فيه؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعل كأنه فعل، فكأنك عطفت فعلًا على فعل(١) ،ومن هذه التأويلات ما ورد فى نصب الفعل المضارع فى قوله تعالى:﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾(٢) ،حيث انتصب الفعل المضارع لوقوعه بعد الفاء الواقعة فى جواب النفى، مثال قولك:" ما تأتينى فتُحَدِّثَنِى"، فنُصِبَ الفعل المضارع بعد الفاء بإضمار "أن" لأن الفاء وقعت جوابًا للنفى، وأُضْمِرَتْ "أن" ها هنا، ونصب بها من قِبَلِ أنهم تخيلوا فى أول الكلام معنى المصدر، فإذا قلت: "زرْنى فأزورَكَ"، فكأنك قلت: "لتكنْ منكَ زيارةٌ"، فلما كان الفعل الأول فى تقدير المصدر، والمصدر اسم، لم يسُغْ عطف الفعل الذى بعده عليه؛ لأن الفعل لا

---

(١) المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية للشاطبى ١٨٦/٥،و١٨٧، تح/ مجموعة من المحققين ، ط/معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١:(١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م)

(٢) جزء من الآية رقم (٥٢) من سورة الأنعام

يعطف على الاسم، فإذا أضمروا "أن" قبل الفعل، صار مصدرًا، فجاز لذلك عطفه على ما قبله، وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم، وإنما تخيلوا فى الأول مصدرًا لمخالفة الفعل الثانى الفعل الأول فى المعنى، ولذلك إذا قلت: "ما تزورُنى فتحدثَنى"، لم ترد أن تنفيهما جميعًا، إذ لو أردت ذلك لرفعت الفعلين معًا، ولكنك تريد:" ما تزورني محدثًا، أى: قد تزورنى ولا حديث، فأثبتَّ له الزيارة، ونفيتَ الحديث، فلما اختلف الفعلان اضطروا إلى إضمار "أن"(١).

وبعد فقد حفلت آراء النحويين بأساليب التأويل المختلفة، من زيادة، وحذف، ونيابة، وتقديم وتأخير، وتعلق، وحمل على المعنى.

(١) شرح المفصل ٤/٢٣٩،و٢٤٠،و٢٤١

المبحث الثانى

التأويل النحوى فى المرفوعات

تأويل دخول العطف فى الأخبار المتعددة

يجوز أن يكون للمبتدإ الواحد خبران وأكثر من ذلك؛ كما قد يكون له أوصاف متعددة، فتقول:"هذا حلو حامض" تريد أنه قد جمع بين الطعمين، كأنك قلت: "هذا مز"، فالخبر وإن كان متعددًا من جهة اللفظ، فهو غير متعدد من جهة المعنى؛ لأن المراد أنه جامع للطعمين، وهو خبر واحد، وتقول: "هذا قائم قاعد" على معنى: راكع، و"هذا أعسرُ يَسَرُ"، بمعنى: أضبط وهو العامل بكلتا يديه(١).

وجعل ابن الناظم قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكۡمٞ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾(٢)، فعدّ الآية الكريمة من قبيل تعدد الخبر فى اللفظ والمعنى، وأجاز فيه الوجهين ،وهما: العطف وعدم العطف وساق على ذلك أمثلة، نحو قولهم:"هم سراة شعراء"، وإن شئت قلت:" هم سراة وشعراء"(٣)

ورد ابن هشام ما تأوله ابن الناظم فى الآية الكريمة ،وأن ما ذكره لا يُعَدُّ دليلاً على تعدد الخبر "لأن الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله، والأصل: والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم، وبعضهم بكم، فحذف المبتدآن وبقي خبراهما، فعطف أحدهما على الآخر(٤)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٩/١، والمقاصد الشافية ١٢٨/٢

(٢) جزء من الآية رقم (٣٩) من سورة الأنعام

(٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك صـ٩٠، تح/محمد باسل عيون السود ،ط/ دار الكتب العلمية

ط١:(١٤٢٠ هـ -٢٠٠٠م)

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٣٠/١،تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ،ط/ المكتبة العصرية،صيدا- بيروت

ويرى ابن عصفور أن المبتدأ لا يقتضى أزيد من خبر واحد إلا بالعطف، نحو قولك:"زيد راكب وضاحك"، إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده فيكون معنى قولك:"زيد ضاحك راكب"، جامع للضحك والركوب فى حين واحد، فلا تحتاج إلى عطف لأنهما خبران في اللفظ وبالنظر إلى المعنى خبر واحد، فمن ذلك قول العرب:" حلو حامض"، ألا ترى أن قولك:"حلو حامض" نائب مناب مز، حتى كأنك قلت: "هذا مز"(١)

والصحيح جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنىً لمبتدإ واحد؛ لأن الخبر كالنعت، فيجوز تعدده(٢)،وجواز مجيء هذه الأخبار متعاطفة بالواو، وغير متعاطفة، إلا أن النحاة ذكروا للأخبار المتعددة من حيث عطفها بالواو، أحوالاً ثلاثة:

الأولى: قسم يجب فيه ذكر الواو، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له، أو بعبارة أخرى أن تكون الأخبار متعددة؛ لأن المخبر عنهم متعددون، كأن تقول: "بنوك كاتب وصائغ وفقيه" أي بعضهم كاتب، وبعضهم صائغ، وبعضهم فقيه، و"هما عالم وجاهل"،ووجوب العطف ناتج عن تعدد المبتدإ مع تعدد الخبر ،فكل خبر وُصِفَ بوصف يخصه فتعدد الخبر لتعدد المبتدإ فوجب العطف فى هذه الحالة(٣).

الثانية : قسم يجب فيه ترك العطف وهو "ما تعدد فى اللفظ دون المعنى، وضابطه أن لا يصدق الأخبار ببعضه عن المبتدأ، كقولهم: "الرمان حلو حامض"، بمعنى مر،و"زيد أعسر يسر"، بمعنى أضبط"، فالخبر إنما يكون بمجموع الكلمتين، ولا يصح الاكتفاء بواحدة دون الأخرى؛ لان الضمير يرجع من كل واحد

---

(١) شرح الجمل ٣٥٩/١، نح/ صاحب أبو جناح

(٢) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢٣١/١،تح/محمد باسل عيون السود ،ط/ دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان،ط١:(١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)

(٣) حاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣٥١/١،و٣٥٢، تح/طه عبد الرؤوف سعد ،ط/ التوفيقية – القاهرة

من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، إذ المعنى: فى جميع أجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة، لانه امتزج الطعمان في جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالاخر، وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما(١).

الثالثة: قسم يجوز فيه العطف وتركه كقولك: "زيد كريم شجاع"، و"زيد كريم وشجاع"(٢)

وخلاصة القول أن النحويين اختلفوا فى تعدد الخبر مع وجود حرف العطف بين القبول والرد إلى ثلاثة أقوال :

القول الأول: منع وجود حرف العطف مع تعدد الخبر ،وقال بهذا ابن هشام ونص على عدم التعدد فى قولهم :"زيد شاعر وكاتب" وأن الأول هو الخبر والثانى معطوف عليه(٣)، وتبعه الأزهرى فى أن العطف ليس من تعدد الخبر(٤).

القول الثانى: أثبت تعدد الخبر مع وجود حرف العطف ،وقال بهذا الرضى ،ونص على أن تعدد الخبر، أما أن يكون بعطف أو بغيره، فمثال العطف:" زيد عالم وعاقل" ،ومثال غير العطف قوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٦ ﴾(٥)

فأجاز عطف أحد الخبرين على الآخر،كما تعطف بعض الأوصاف على بعض(٦)

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٦٤،و٢٦٥، تح/يوسف حسن عمر،ط/ جامعة قاريونس :(١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م)

(٢) شرح ابن الناظم صـ٩٠، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٦٤،و٢٦٥

(٣) أوضح المسالك ١/٢٣٠

(٤) التصريح ١/٢٣١

(٥) الأيات رقم:(١٤) ،و(١٥)،و(١٦) من سورة البروج .

(٦) شرح الكافية ١/٢٦٣،و٢٦٥

وتبعه أبو حيان ،فقال:" هذه الأخبار،.....، وانعطفت بالواو الجامعة لها، وعطف الأخبار بالواو، ولا خلاف في جوازه"(١)

القول الثالث: وهو للأشمونى، حيث فَصَّلَ القول فى دخول حرف العطف على الأخبار المتعددة ، فَنَصَّ على أن تعدد الخبر على ضربين:

الأول: تعدد فى اللفظ والمعنى، نحو:"هم سَرَاةٌ شعراء"، ونحو: قوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾، وهذا القِسْم يجوز فيه العطف وتركه .

الثانى: تعدد فى اللفظ دون المعنى، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدإ نحو:" هذا حلو حامض"، أى مز،و"هذا أعسر أيسر" أى أضبط. وهذا القِسْم لا يجوز فيه العطف"(٢) .

وقد أجاد الإمام الزركشى عندما بين متى يدخل العطف فى الأخبار المتعددة ، ومتى لا يدخل،فقال:"وأكثر ما يؤخذ فى الصفات ومقتضاها ألا يعطف بعضها على بعض لاتحاد محلها، ويجريها مجرى الوصف فى الصدق على ما صدق، ولذلك يقل عطف بعض صفات الله على بعض فى التنزيل وذلك كقوله:﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾(٣)

وقوله:﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ﴾(٤)، وقوله:﴿ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ﴾ (٥) ، وإنما عطف قوله:﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ

---

(١) البحر المحيط ٦٦٨/١

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣٥٠/١،و٣٥١

(٣) جزء من الآية رقم (٢٥٥) من سورة البقرة،والآية رقم (٢) من سورة آل عمران

(٤) جزء من الآية رقم (٢٤) من سورة الحشر

(٥) جزء من الآية رقم (٢٣) من سورة الحشر

﴿ وَٱلۡبَاطِنُ ﴾ (١) ؛لأنها أسماء متضادة المعانى فى موضوعها، فوقع الوهم بالعطف عمن يستبعد ذلك في ذات واحدة، لأن الشيء الواحد لا يكون ظاهرا باطنا من وجه، وكان العطف فيه أحسن"(٢)

فإذا كانت المعانى متقاربة لم يكن العطف مختارًا نحو قوله تعالى:﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ ﴾، وإذا كانت المعانى متباعدة، كان العطف مختارًا نحو قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝٤ ﴾(٣)، والعطف سائغ سواء أكانت النعوت متبعة أم مقطوعة(٤).

والقول الراجح هو جواز دخول حرف العطف على الأخبار المتعددة ؛وذلك لثبوته كثيرًا فى كلام العرب ،وفى كثير من الشواهد القرآنية بكثرة تدلل على جوازه ،ولكن عند إثباته يعرب ما بعده معطوفًا على الخبر الأول مع أنّ ما بعد الخبر الأول هو خبر فى المعنى ولكن لا نسميه عند الإعراب خبرًا، أما عند حذف العطف فيسمى اللفظ المتعدد خبرًا، ويعرب خبرًا(٥).

---

(١) جزء من الآية رقم (٣) من سورة الحديد

(٢) البرهان فى علوم القرآن ٤٧٥/٣

(٣) الآيات (٢)،و(٣)،و(٤) من سورة الأعلى

(٤) ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٩٢٨/٤، تح/ رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب،ط/ مكتبة الخانجى – القاهرة، ط١:(١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م)

(٥) النحو الوافى لعباس حسن ٥٢٨/١،و٥٢٩،ط/ دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة

تأويل الاسم بالفعل

الأصل أن يعطف الفعل على الفعل، كما أن الاسم لا يعطف إلا على الاسم؛وذلك لأن عطف اللفظ على اللفظ يقتضى تشريكه معه فى معناه المختص به،وهذا المعنى يوجب ألا يعطف الاسم على الفعل، ولا الفعل على الاسم، فلا يصح عطف اللفظ على ما ليس من جنسه ولا من شكله،ولكن لما كان من الأسماء ما هو شبيه بالأفعال، ويعطى معنى الفعل اقتضى هذا الشبه تسويغ عطف بعضها على بعض، اعتبارًا بالمشاركة فى المعنى، فأخرج عطف الاسم على الفعل أو العكس من الامتناع إلى الجواز ،وهذا يعنى أن عطف الفعل على الاسم الذى يشبه الفعل، وعطف الاسم على الفعل، سائغ لسهولة الخطب فيه؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعل كأنه فعل، فكأنك عطفت فعلًا على فعل(١)

ومن الشواهد القرآنية التى ورد فيها عطف الاسم على الفعل ،قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾(٢)، حيث عطف الاسم على الفعل ،وهو قوله:"ومخرج الميت" على قوله :" يخرج الحى"(٣)

فأجاز ابن عصفور عطف الاسم على الفعل، وعطف الفعل على الاسم بشرط صحة وضع الفعل فى موضع الاسم، أو الاسم فى موضع الفعل"(٤)

واستحسن ابن مالك عطف الاسم على الفعل؛ لسهولة تأويل الاسم بالفعل فى الآية الكريمة ،فكأنه أَوَّلَ الاسم فى قوله تعالى: "ومخرج الميت" بالفعل المضارع

---

(١) المقاصد الشافية ١٨٦/٥،و١٨٧

(٢) الآية رقم(٩٥) من سورة الأنعام

(٣)المقاصد الشافية ١٨٨/٥

(٤) شرح الجمل ٢٤٨/١

"يخرج"،فيكون بذلك عطف فعلاً على فعل،والذى سوَغ هذا التأويل عند ابن مالك مشابهة اسم الفاعل للفعل(١)

وإلا فلا يصح عطف الاسم على الفعل ،ولا الفعل على الاسم؛ لأن عطف اللفظ على اللفظ يقتضي تشريكه معه فى معناه المختص به، أو فى عامله المختص به، وهذا المعنى يوجب ألا يعطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم(٢)

وأوَّلَ الزمخشرى الآية الكريمة على أن العطف فيها ليس من باب عطف الاسم على الفعل ،وإنما هو من باب عطف الاسم على الاسم،فهو يرى أن قوله تعالى:" "ومخرج الميت" معطوف على قوله تعالى:" فالق الحب والنوى"،وليس على الفعل، وجملة "يخرج الحىَّ من الميت" جملة مُبَيَّنة لقوله: " فالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوى"؛لأنّ فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس إخراج الحىّ من الميت؛ لأنّ النامى فى حكم الحيوان(٣)

ومنع المازنى(٤)عطف الاسم على الفعل ،وعطف الفعل على الاسم ،وتبعه المبرد(٥) ، والزجاج(٦) ،واحتجوا بأن العطف أخو التثنية فكما لا يثنى اسم وفعل،

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٧١/٣،و١٢٧٢، تح/عبد المنعم أحمد هريدى،ط/ جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة،ط١:(١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م)

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/٣،تح/عبد الرحمن السيد –محمد بدوى المختون، ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ،ط١:(١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)،والمقاصد الشافية ١٨٦/٥

(٣) الكشاف ٤٧/٢،و٤٨

(٤) ينظر قوله فى الارتشاف ٢٠٢٢/٤

(٥) المقتضب ٢٦/٢،تح/ محمد عبد الخالق عظيمة،ط/ عالم الكتب. - بيروت

(٦) قوله ثابت فى الارتشاف٢٠٢٢/٤

كذلك لا يعطف أحدهما على الآخر(١)

واستقبح ابن السراج عطف الاسم على الفعل ،وعطف الفعل على الاسم ،فقال:" وقد أجاز قوم من النحويين:" ظننت عبد الله يقوم وقاعدًا"،و"ظننت عبد الله قاعداً ويقوم" ،.....،... وهو عندي قبيح من أجل عطف الإسم على الفعل والفعل على الإسم"(٢)

وزعم السهيلى: أنه يحسن عطف الفعل على الاسم إذا كان اسم فاعل، ويقبح عطف الاسم على الفعل،فهو يجيز قولك:"مررت برجل قائم ويقعد"، ويستقبح قولك:" مررت برجل يقوم وقاعد"،وحجته أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل ويجرى مجراه ، إذا كان معتمدًا بأن يكون خبرًا أو صفة أو حالاً، فهذا يستقيم ،أما إذا عطفت الاسم على الفعل فهذا لا يستقيم؛ لأن ما بعد واو العطف اسم محض وليس بمعتمد حتى يجرى مجرى الفعل(٣).

والصحيح الثابت جواز عطف الاسم على الفعل،والفعل على الاسم ؛ لثبوته فى كثير من الشواهد النثرية،و الشعرية ،وفى مقدمتها القرآن الكريم ،فجاء فى كتاب الله جل وعلا عطف الاسم على الفعل ،وعطف الفعل على الاسم ،فمن ذلك قوله تعالى:﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾(٤) فعطف الفعل "يقبضن" على

---

(١) الأصول في النحو ١/١٨٤،تح/ عبد الحسين الفتلى،ط/مؤسسة الرسالة – بيروت،ط٣:(١٩٨٨م)، والبرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية للصنعانى صـ٨٩٨، (رسالة دكتوراه) من إعداد: محمد عبدالستار – جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالزقازيق للعام الجامعى:(١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م)

(٢) الأصول في النحو ١/١٨٤

(٣) نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلى صـ٢٤٨، و٢٤٩، تح/الشيخ عادل أحمد عبد الموجود– الشيخ على محمد معوض ،ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ،ط١:(١٤١٢ – ١٩٩٢ م)

(٤) جزء من الآية رقم (١٩) من سورة الملك

"صافات"، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾، فعطف اسم الفاعل "مخرج" على "يخرج"، وفي قوله تعالى﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾(١) ، وهذه المغايرة سببها اختلاف الدلالة وذلك أن دلالة الفعل غير دلالة الاسم فالفعل يدل على الحدوث، والتجدد والاسم يدل على الثبوت، فإذا اقتضى المقام الحدوث جيء بالفعل، وإذا اقتضى الثبوت جيء بالاسم، فجاء بـ "صافات" في قوله:﴿ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ على صورة الإسم للدلالة على الثبوت، وذلك أن الطير يصف جناحه عند الطيران، وهي الحالة الثابتة، وجاء بـ "يقبضن" على صورة الفعل؛ لأن القبض حالة ليست ثابتة، ثم إن

"القبض" حالة حركة وتجدد والصف حالة ساكنة، ثابتة فجاء بالقبض على صيغة الفعل الدالة على الحركة والتجدد، وجاء بـ "صافات" على صيغة الاسم الدالة على الثبوت ، وفي قوله تعالى:﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾، فجاء بقوله "يخرج الحي" على صيغة الفعل لأن من إبرز صفات الحي الحركة والتجديد، فجاء بالفعل الدال على الحركة والتجدد، وجاء بـ" مخرج الميت من الحي" على صورة الاسم؛ لأن الميت لا حركة فيه ولا تجدد فجاء اسم الفاعل الدال على الثبوت(٢).

---

(١) الآيتان (٣)،و(٤) من سورة العاديات

(٢) معاني النحو لفاضل صالح السامرائي ٢٦٧/٣،و٢٦٨،ط/دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن،ط١:(١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م)

تأويل وجهى رفع الفعل المضارع ونصبه فى قوله تعالى:﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾(١)

ينتصب الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة فى جواب الأمر، والنهى، والنفى، والاستفهام، والتمنى، والعرض،وهذه الفاء التى يجاب بها تربط الجملة الأخيرة بالأولى، فتجعلهما جملة واحدة، كما يفعل حرف الشرط، فإذا لم يكن ربط بين الجملتين ،فإن حكم الفعل الثانى هو الرفع؛ لأن الكلام فى هذه الحالة لم يكن جملة واحدة، بل جملتان ،نحو قولك: "ما تزورُنِى، فتحدثُنى"، فترفع الفعل ""تحدثُنى"؛ لأن التقدير: "ما تزورنى، وما تحدثنى"،ومثل قولك أيضـًا:" "ما تأتينا فتحدثُنا"، أى: "ما تأتينا فأنت تحدثُنا"، وكقولك: "ما تعطينى، فأشكرُك"، أى:"ما تعطينى فأنا أشكرُك على كل حال"، ومثله فى الجزم: "لم تعطنى فأشكرُك"، كأنك تريد:" لم تعطنى فيكونُ شكر"،ومنه قوله تعالى:﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ﴾،فحكم الفعل الثانى ، وهو "فيكون" الرفع ؛ لأنه لم يجعله جوابًا؛ لأنه ليس ها هنا شرط(٢).

ذكر أبو حيان أنه قُرِىء قوله تعالى:﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ﴾ بنصب الفعل المضارع(٣) ، ووَجَّهَ النصب على أنه جواب للفعل" كن"؛ لأنه جاء بلفظ الأمر(٤)

---

(١) جزء من الآية رقم (٧٣) من سورة الأنعام

(٢) شرح المفصل ٢٣٨/٤،و٢٤١،و٢٤٢

(٣) قرأ ابن عامر:﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ﴾،بفتح نون الفعل المضارع على أنه منصوب،لوقوعه فى جواب فعل الأمر "كن" ، ينظر: السبعة فى القرآت لابن مجاهد،صـ١٦٩نح/ شوقى ضيف،ط/دار المعارف – مصر،ط٢:(١٤٠٠هـ)،و معانى القرآن للفراء ٧٤/١،و٧٥،و البحر المحيط ٥٣٦/١،ومعجم القرآت لعبداللطيف الخطيب ١٨١/١،و١٨٢،و٤٥٩/٢،و٤٦٠،ط/دار سعد الدين – دمشق ،ط١:(١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)

(٤) البحر المحيط ٥٣٦/١

واعترض سيبويه على نصب الفعل المضارع فى الآية الكريمة،واختار الرفع ،ورجحه،وقواه،ولم يجز النصب إلا فى الضرزرة الشعرية،فقال:" واعلم أن الفاء لا تضمر فيها "أن" فى الواجب، ولا يكون فى هذا الباب إلا الرفع،.....، وذلك قوله:" إنه عندنا فيحدثُنا"، وسوف آتيه فأحدثُه" ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعًا؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع، وقال عز وجل:﴿ فَلَا تَكۡفُرۡۖ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾(١) ، فارتفعت ؛لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا:" لا تكفر فيتعلمون"، ليجعلا كفره سببًا لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلّمون،ومثله: " كن فيكون"، كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون"، وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر"(٢)

ورد الفراء نصب الفعل المضارع فى قوله تعالى:﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾(٣)، وفى قوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۖ وَيَوۡمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ قَوۡلُهُ ٱلۡحَقُّ ﴾(٤)؛لأنه لا مسوغ لنصب الفعل المضارع فى الموضعين ،وأجازه فى قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ (٥) ،وفى قوله تعالى:﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾(٦) لأن نصب الفعل المضارع له مسوغ وهو العطف على قوله:﴿ أَن يَقُولَ ﴾،وهو فعل منصوب بـ"أن"،لكنه مع هذا التأويل اختار وجه الرفع فى كل المواضع ،ونص على أن أكثر القراء يقرؤون بالرفع،فقال:" وأكثر

(١) جزء من الآية رقم (١٠٢) من سورة البقرة

(٢) الكتاب ٣/٣٨،و٣٩ .

(٣)الآية رقم (١١٧) من سورة البقرة

(٤) جزء من الآية رقم (٧٣) من سورة الأنعام

(٥)الآية رقم (٤٠) من سورة النحل

(٦) الآية (٨٢) من سورة يس

القراء على رفعهما،والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفيًا عند قوله:﴿ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن ﴾، فقد تم الكلام، ثم قال:"فسيكون ما أراد الله،وإنه لأحب الوجهين إلىّ"(١)

واختار أبو عبيدة رفع الفعل المضارع فى قوله:﴿ فَيَكُونُ ﴾ ،ومنع النصب ؛لأن الفعل ليس معطوفًا على ﴿ أَن يَقُولَ ﴾ ، وليس فيه معنى الشرط حتى يقع فى جواب الأمر ،وإنما مدلول الآية هو أن الله تبارك وتعالى أخبر أنه إذا قال لشيء "كن"، "كان"(٢)

واتهم ابن مجاهد قراءة النصب بأنها غلط(٣)،ووصفها ابن عطية بأنها لحن ،واحتج بأن الفاء لا تعمل فى جواب الأمر إلا إذا كانا فعلين يطرد فيهما معنى الشرط، تقول:" أكرم زيدًا فيكرمك" والمعنى إن تكرم زيدًا يكرمْك وفى هذه الآية لا يتجه هذا لأنه يجيء تقديره: "إن تكنْ يكنْ"، ولا معنى لهذا، والذي يطرد فيه معنى الشرط هو أن يختلف الفاعلان أو الفعلان فالأول مثل قولك:" أكْرِمْ زيدًا فيكرمَك"، والثانى مثل قولك:" أَكْرِمْ زيدًا فَتَسُودَ"(٤)

يقصد ابن عطية أن جواب الأمر، لا بد أن يخالف الأمر، إما فى الفعل أو فى الفاعل، أو فيهما فمثال ذلك قولك:" اذهب ينفعْك زيد"، فالفعل، والفاعل فى الجواب غيرهما فى الأمر وتقول: "اذهب يذهبْ زيدٌ"، فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان، وتقول:" اذهب تنتفعْ" فالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان، فأما أن يتفق

---

(١) معانى القرآن ٧٤/١،و٧٥

(٢) مجاز القرآن ٥٢/١

(٣) السبعة فى القرآت ،صـ١٦٩.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢٠٢/١، تح/ عبد السلام عبد الشافي محمد ،ط/ دار الكتب العلمية – لبنان،ط١:(١٤١٣هـ .– ١٩٩٣م)

الفعلان والفاعلان فغير جائز كقولك: "اذهب تذهبْ"، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطًا لنفسه(١).

ودافع أبوحيان عن قراءة ابن عامر ،ورد قول ابن عطية ،ووصفه بأنه قولٌ خطأ؛ لأنها قراءة سبعية، متواترة ،وهو رجل عربى ، لم يكن ليلحن،وأن الكسائى قرأ بها فى بعض المواضع"، وهو إمام الكوفيين(٢) فى علم العربية، فالقول بأنها لحن، من أقبح الخطإ المؤثّم الذى يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما عُلِمَ نقلُهُ بالتواتر من كتاب الله تعالى(٣)

مما سبق يتبين أن تأويل رفع الفعل المضارع فى قوله تعالى:﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ﴾ لا إشكال فيه، فهو تأويل واضح ،وسهل؛ لأن الرفع إما أن يكون على أنه كلام مستأنف خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: "فهو يكون"،أو إما أن يكون معطوفًا على "يقول" (٤) .

وإنما الإشكال فى قراءة النصب ،فذهب أبوحيان إلى تأويل القراءة بأن الفعل واقع فى جواب الأمر، وإن كان الأمر فى الآية أمر مجازى؛ لأنه كناية عن سرعة تكوين ما أراد فضلا عن أنه لا يوجد مخاطب؛ لأن المخاطب معدوم،و المعدوم لا

---

(١) التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ١٠٩/١،تح/على محمد البجاوى،ط/عيسى البابى الحلبى وشركاه

(٢) تنظر قراءة الكسائى فى: معانى القرآن للفراء ٧٥/١

(٣) البحر المحيط ٥٣٦/١

(٤) معانى القرآن وإعرابه للزجاج،١٩٩/١،تح/عبد الجليل عبده شلبى، ط/عالم الكتب – بيروت، ط١:(١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م)،

يؤمر، كما أن الموجود لا يؤمر بإيجاد نفسه، فشبه الأمر المجازى بالأمر الحقيقى لأن الأمر الحقيقى ينتظم منه شرط وجزاء فلا بد من التغاير(١).

ورد هذا التأويل أبو عبيدة باعتبار أن الفعل ليس فيه معنى الشرط حتى يقع فى جواب الأمر،وإنما هو إخبار من الله تبارك وتعالى أنه إذا قال لشىء "كن"، "كان"(٢)

ومن النحويين من ضعف تأويل نصب الفعل المضارع بأن الأمر فى الآية الكريمة ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكون(٣)

بل وصل الأمر إلى وصف قراءة النصب بأنها غلط أو لحن كما هو الحال عند ابن مجاهد ،وابن عطية،وقد أنصف أبوحيان فى دفاعه عن قراءة النصب باعتبارها قراءة متواترة ،ولا يجوز وصفها يالغلط ،أو اللحن ،وعليه فإن قراءة النصب فى الأية الكريمة قراءة صحيحة ؛لأنها من القرآت السبع فلا يجوز ردها ،وإنما يُـقْـبَلُ تأويل أبى حيان خروجًا من الخلاف ، وتنزيهـًا لقراءة سبعية من وصفها بالغلط، أو اللحن

(١) تفسير النهر الماد من البحر المحيط ١٣١/٢،تح/بوران الضناوى – هديان الضناوى،ط/مؤسسة الكتب الثقافية – دار الجنان – بيروت – لبنان ،ط١:(١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م)

(٢) مجاز القرآن ٥٢/١

(٣) كالعكبرى فى كتابه التبيان فى إعراب القرآن ١٠٩/١

تأويل الرفع على معنى الابتداء

فى قوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾(١)

الشاهد فى الآية الكريمة هو قراءة النصب فى كلمة﴿ جَنَاتٍ ﴾ ،وهى قراءة الجمهور(٢) ،والنصب على أن كلمة﴿ جَنَاتٍ ﴾ معطوفة على﴿ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ ﴾، أى: فأخرجنا بالماء النبات وجنات، وهو من عطف الخاص على العام تشريفًا لهذين الجنسين أى النخيل ،والأعناب على غيرهما؛؛ لأنهما من أعظم قوت العرب؛ لجمعهما بين التفكه والقوت (٣) ،وأجاز بعضهم أن تنتصب﴿ جَنَاتٍ ﴾ عطفًا على﴿ خضرًا ﴾، فيكون التأويل فأخرجنا من الماء خَضِرًا، وجنات من أعناب (٤)

---

(١) جزء من الآية رقم(٩٩) من سورة الأنعام

(٢) ينظر معانى الفراء ٣٤٧/١،والكشاف ٦/ ١٨٣،والمحرر الوجيز ٣٢٨/٢،والتبيان ٥٢٥/١،والبحر المحيط ٤/ ١٩٣،ومعجم القرآت ٥٠٠/٢

(٣) البحر المحيط ١٩٣/٤،والدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى ٧٥/٥،تح/أحمد محمد الخراط، ط/دارالقلم دمشق

(٤) نقل هذا التأويل عن الواحدى فى: فتوح الغيب فى الكشف عن قناع الريب أو حاشية الطيبى على الكشاف للطيبى ١٨٣/٦،تح/إياد محمد الغوج – جميل بنى عطا،ط/جائزة دبى الدولية للقرآن الكريم، ط١:(١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م)،ومجمع البيان فى تفسير القرآن ٩٢/٤

واستحسن الزمخشرى النصب فى﴿ جَنـاتٍ ﴾على الاختصاص، كما فى قوله تعـــــالى:﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾(١)؛ لفضل هذين الصنفين على غيرهما من باقى الأطعمة(٢).

ووردت قراءة أخرى بالرفع(٣) فى كلمة ﴿ جَنـاتٍ ﴾،وأوَّلها الفراء على أن الرفع فيها عطفـًا على ﴿قنوان ﴾،واستصوب هذا التأويل،فقال:" ولو رفعت الجنات تتبع القنوان كان صوابـًا"(٤).

وردَّ العكبرى هذا التأويل، قائلاً:" ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قنوان، لأنّ العنب لا يخرج من النخيل" ،و أوّل الرفع فى ﴿ جَنـاتٍ ﴾على أنه مبتدأ خبره محذوف ،والتقدير:" من الكرم جَنـاتٌ (٥)، وإلى مثل هذا التأويل ذهب عدد من النحويين(٦) غير أنهم اختلفوا فى تقدير المبتدإ مع الخبر ،فمنهم من قدره متقدمًا، ومنهم من قدره متأخرًا(٧)

---

(١) جزء من الآية رقم (١٦٢) من سورة انساء

(٢) الكشاف ٥٢/٢

(٣) هى قراءة محمد بن أبى ليلى، والأعمش، وأبو بكر فى رواية عنه عن عاصم ،ينظر:معانى الفراء ٣٤٧/١، والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه صـ١٤٦،تح/عبد العال سالم مكرم،ط/ دار الشروق – بيروت،ط٤:(١٤٠١ هـ)، ومجمع البيان فى تفسير القرآن ٩٢/٤،والبحر المحيط ١٩٣/٤،ومعجم القرأت ٥٠٠/٢

(٤) معانى القرآن ٣٤٧/١

(٥) التبيان ٥٢٥/١

(٦) كالزمخشرى فى الكشاف ٥٢/٢،وابن عطية فى المحرر ٣٢٨/٢

(٧) البحر المحيط ١٩٣/٤.

وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم قراءة الرفع مما دفع أبا حاتم إلى أن يقول: "هذه القراءة محال؛ لأن الجنات من الأعناب،و لا تكون من النخل"(١) .

وعارض أبو حيّان ذلك بأنَّ لهذه القراءة توجيهًا جيّدًا فى العربية، وُجّهت على أنَّها مبتدأ محذوف الخبر ،قدَّره النحاس: "ولهم الجنات"(٢)، وقدَّره ابن عطية:" ولكم جناتٍ"(٣)، وقدَّره أبو البقاء: "ومن الكرم جنّاتٍ"(٤)، وقدَّرهُ الزمخشرى:"وثمَّ جناتٌ"(٥)؛ أي: مع النخل؛ ونظيره قراءة من قرأ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ (٦) بالرفع بعد قوله ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ (٧)،وتقديره: "ولهم حور"، وأجاز مثل هذا، سيبويه، والكسائى والفراء، ومثله كثير، وعلى هذا يمكن أيضًا تقدير الخبر على تقدير: "وجناتٌ من أعنابٍ أخرجناها" بدليل قوله "فأخرجنا"، كما نقول:" أكرمت عبد الله وأخوه"، التقدير:" وأخوه أكرمته"، فحذف أكرمته لدلالة أكرمت عليه"(٨).

مما سبق عرضه يتبين أن النحويين أجمعوا على صحة قراءة النصب، ووصفوها بأنها قراءة الجمهور، إلا أنهم اختلفوا فى تأويل الناصب،وأيضًا منهم من قَبِلَ قراءة الرفع ،ومنهم من أنكرها،ولكن من خلال الاستقراء النحوى للقراءتين ثبتت صحة القراءتين، ولكن الذى يترجح هو قراءة النصب؛لإجماع القراء والنحويين على قبولها من غير منازع .

---

(١) الدر المصون ٧٦/٥

(٢) إعراب القرآن ٢٤/٢،تح/عبد المنعم خليل إبراهيم،ط/ منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١:(١٤٢١هـ)

(٣) المحرر الوجيز ٣٢٨/٢

(٤) التبيان ٥٢٥/١

(٥) الكشاف ٥٢/٢

(٦) الآية رقم(٢٢) من سورة الواقعة

(٧) الآية رقم(١٨) من سورة الواقعة

(٨) البحر المحيط١٩٣/٤،و١٩٤

تأويل رفع الفاعل على تقدير فعل محذوف

الفاعل قد يذكر، وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه، وذلك أن الإنسان قد يرى مضروبًا أو مقتولًا، ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضى فاعلًا في الجملة، فيسأل عن الفاعل، فيقول: "من ضربه؟ " أو: "من قتله؟ " فيقول المسؤول: "زيد"، أو: "عمرو"، يريد: ضربه زيد، أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر، وإن لم ينطق به؛ لأن السائل لم يشك فى الفعل، وإنما يشك فى فاعله(١)

ومن ذلك قراءة الفعل "زَيَّنَ" مبنيـًا للمفعول ، ورفع كلمة "شُرَكَآؤُهُمْ " (٢) فى قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾(٣)،واستشهد سيبويه بهذه الآية على جواز حذف الفعل إذا وُجد فى الكلام ما يدل عليه(٤) ، وعلى هذا الاستشهاد يكون "زُيِّنَ" مبنيـًا للمفعول ،ويكون "قتلُ" نائبـًا عن الفاعل لـ" زُيِّنَ"،وجر"أولادِهم" بالإضافة،ورفع "شركاؤهم" بالرفع على إضمار فعل تقديره "زينه شركاؤهم"(٥)، قال سيبويه:" ومثلُ:

---

(١) شرح المفصل ٢١٤/١

(٢) قراءة أبى عبد الرحمن السلمى ،وأبى عبد الملك قاضى الجند، وعلى بن أبى طالب، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢٢٩/١،لابن جنى ،تح/على النجدى وآخريْنِ ،ط/ وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،ط:(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)،والتبيان ٥٤١/١،والدر المصون ٦٩٤/٤،و٦٩٥،ومعجم القرآت ٥٥٢/٢

(٣) جزء من الآية رقم (١٣٧) من سورة الأنعام

(٤) الكتاب٢٩٠/١

(٥) إعراب القرآت السبع وعللها لابن خالويه ١٧١/١،تح/عبد الرحمن سليمان العثيمين،ط/ مكتبة الخانجى - القاهرة ط١:(١٤١٣هـ-١٩٩٢م) ،ومعجم القرآت ٥٥٢/٢،و٥٥٣

لِيُبْكَ يزيدُ، قراءة بعضهِم: " وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادِهِم شركاؤُهم "، رَفَع الشُّركاءَ على" مثل " ما رُفع عليه ضارِعٌ"(١).

فسيبويه جعل الرفع فى كلمة "شركاؤهم" من الآية الكريمة على إضمار فعل تقديره "زينه شركاؤهم، كأنه قيل:"من زينه لهم؟"، فقيل:"زينه شركاؤهم"(٢). وأجرى الرفع هنا على الرفع فى قول الشاعر:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيح الطَّوائِحُ(٣)

فرفع "ضارع" بفعل محذوف، كأنه قيل: "من يبكيه"؟ ، فقال: "ضارع لخصومة"، أى: يبكيه ضارع لخصومة"(٤).

---

(١) الكتاب ١/٢٩٠

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١/٢٥٠،تح/أحمد حسن مهدلى – على سيد على ،ط/دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان، ط١:(٢٠٠٨ م)،والدر المصون ٤/٦٩٥

(٣) البيت من بحر الطويل منسوب إلى الحارث بن نهيك النهشلى فى شرح المفصل ١/٢١٤،و التصريح ١/٤٠١،ومن غير نسبة فى: الكتاب ١/٢٩٠،وشرح الكتاب ١/٢٥٠،والدر المصون ٤/٤٥٧ =

= **معنى البيت:** "الضارع": الذليل الخاضع، و"المختبط": المحتاج، وأصله ضرب الشجر للإبل ليسقط ورقها وتعلف. يصف أنه كان مقيما بحجة المظلوم، ناصرًا له، مؤاسيًا للفقير المحتاج،و"تطيح": تذهب وتهلك، يقال: أطاحته السنون، إذا ذهبت به في طلب الرزق، وأهلكته، و"الطوائح": جمع "مطيحة"، وهى القواذف، يقال: طوحته الطوائح، أى: ترامت به المهالك.

الشاهد:قوله:" ليبك يزيد ضارع"،حيث أضمر عامل الفاعل لقرينة، والتقدير: يبكيك ضارع. و"ضارع" فاعل لفعل محذوف دل عليه دخول الاستفهام المقدر، كأنه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع، أى: يبكيه ضارع، ثم حذف الفعل، و"يزيد" نائب فاعل "يبك" المجزوم بلام الأمر.

(٤) الكتاب ١/٢٩٠،والدر المصون ٤/٦٩٥

وأوَّل قطرب رفع" شُرَكَاؤُهُمْ" فى الآية الكريمة على أنها فاعل للمصدر" قتل"،فيكون التقدير وكذلك زين لكثير من المشركين أن قتل شركاؤهم أولادهم، فيكون الشركاء هم الذين قتلوا،كقولك:"حُبِّبَ إلىّ شربُ اللبنِ زيدٌ"،و"أَكْلُ اللحمِ عمروٌ"،فيكون زيدٌ مرفوعًا بالشرب والأكل(١).

إلا أن النحويين(٢) قبلوا تأويل سيبويه ،وردوا تأويل قطرب؛ لأمرين

أحدهما: أن المصدر لا يضاف إلى المفعول مع وجود الفاعل إلا فى قليل.

الآخر: أن الشركاء ليسوا بقاتلين، إنما هم مزينون، ويدل على ذلك القراءة الثانية، وهى قراءة "زَيَّنَ""(٣) بفتح الزاى، ولا يكون الشركاء قاتلين بل هم مزينون،وهو التأويل المقبول(٤)

(١) معانى القرآن وتفسير مشكل إعرابه ٧٣٥/٢،تح/محمد لقريز، ط/مكتبة الرشد – الرياض،ط١: (١٤٤٢هـ-٢٠٢١م)

(٢) كالسيرافى فى شرح الكتاب ٢٥٣/٢،و٢٥٤،وابن جنى فى المحتسب ٢٢٩/١،وابن يعيش فى شرح المفصل ٢١٤/١والسمين الحلبى فى الدر المصون ٦٩٥/٤

(٣) قراءة الجمهور ،ينظر:الحجة فى القرآت السبع صـ١٥٠،والبحر المحيط٢٣١/٤،ومعجم القرآت ٥٥٢/٢

(٤) التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان٢١٣/٦،تح/حسن هنداوى ،ط/دار كنوز إشبيليا – دمشق، ط١:(١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)

المبحث الثالث

التأويل النحوى فى المنصوبات

تأويل التجدد فى صاحب الحال

ذكر ابن الناظم أن الحال تأتى وصفًا ثابتًا إذا كانت مؤكدة، و كان عاملها دالا على تجدد صاحبها،ومثَّل لهذا بقوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗا ﴾(١) ،ثم ذكر أن الحال إذا لم تكن كذلك فلابد من كونها منتقلة،وعليه فإنه لا يجوز أن تقول:"جاء زيد طويلًا، ولا "جاء زيدً أبيضَ، ولا ما أشبه ذلك؛ لأنه بعيد عن الإفادة(٢).

واعترض ابن هشام على ما ذكره ابن الناظم ،فقال:" ووَهِمَ ابنُ الناظم فمثل بـ"مفَصَّلاً" فى الآية للحال التى تَجَدَّد صاحبها"(٣) ،ووجه اعتراض ابن هشام أن الكتاب قديم ، فلا يصح أن يوصف بالمتجدد(٤)

ولكن رُدَّ اعتراض ابن هشام بأن الكتاب قديم، والإنزال حادث، وهو ما فُسِّرَ به الحدوث فى قوله تعالى: ﴿ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ ﴾(٥)، أى محدث إنزاله (٦) .

وعليه فإن ما مثَّلَ به ابن الناظم صحيح باعتبار نزول القرآن ؛لأن القرآن نزل شيئًا بعد شئ ،فوصفه بالحدوث باعتبار نزوله صحيح ؛لأنه نزل وقتًا بعد

---

(١) جزء من الآية رقم(١١٤) من سورة الأنعام

(٢) شرح الألفية صـ٢٢٨

(٣) أوضح المسالك ٢٩٧/٢

(٤) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب صـ٦٠٥،تح/مازن المبارك – محمد على حمد الله،ط/دار الفكر – دمشق ،ط٦:(١٩٨٥م)

(٥) جزء من الآية رقم(٢) من سورة الأنبياء

(٦) التصريح ٥٧٢/١،و٥٧٣

وقت ،وإن كان فى نفسه قديمـاً، فحدوثه بالنسبة إلى نزوله علينا،وقِـدَمُهُ بالنسبة إليه تعالى(١)

قال أبو حيان:" مفصلاً ،وموضحًا مزال الإشكال أو مفضلاً بالوعد والوعيد أو مفصلاً مفرقًا على حسب المصالح أى لم ينزله مجموعًا، أو مفصلاً فيه الأحكام من النهى والأمر والحلال والحرام والواجب والمندوب والضلال والهدى ، أو مفصلاً مبينًا فيه الفصل بين الحق والباطل"(٢)

(١) الدرر السنية حاشية على شرح الخلاصة لزكريا الأنصارى صـ٥٢٧،تح/وليد أحمد صالح ،ط/دار ابن حزم ،ط١:(١٤٣٢هـ- ٢٠١١م)

(٢) البحر المحيط ٢١٢/٤

تأويل خروج "حيث" عن الظرفية ووقوعها مفعولًا به

يرى جمهور النحويين أن «حيث» ظرف مكان(١)، قال سيبويه:"وأمّا "حيث" فمكان، بمنزلة قولك: هو فى المكان الذى فيه زيد"(٢).

ويرى بعض النحويين(٣) أن "حيث "يمكن أن تتصرف، فتصبح اسمًا، وعلى ذلك أوَّلوا وقوعها فى قوله تعالى:﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾(٤) فى موضع نصب على أنها مفعول به،واحتجَّ بأن حيث لا يجوز أن تكون ظرفًا؛ لأنه يصير التقدير: الله أعلم فى هذا الموضع، ولا يوصف الله تعالى بأنه أعلم في مواضع وأوقات؛ لأن علمه لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة، وإذا كانت كذلك ، فإن "حيث" لا تكون ظرفًا بل تكون اسمًا، وانتصابها على أنها مفعول به، واستشهد بقول الشاعر:

---

(١) الكتاب ٢٣٣/٤،والمقتضب ٥٤/٢،و البحر المحيط ٢١٨/٤ ,والمغنى صـ٦٨٩

(٢) الكتاب ٢٣٣/٤

(٣) مثل الفارسى فى شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ٢٠٤، تح/ حسن هنداوى ،ط/دار القلم–دمشق – دارة العلوم والثقافة–بيروت،ط١:(١٤٠٧هـ–١٩٨٧م)،والتبريزى فى البحر المحيط ٢١٨/٤،والعكبرى فى التبيان١/ ٥٣٧،وابن يعيش فى شرح المفصل١٤٢/٤،والسمين فى الدر المصون ١٣٧/٥

(٤) جزء من الآية رقم(١٢٤) من سورة الأنعام

وحلّأها عن ذِى الأَرَاكةِ عامرٌ أخو الخُضْرِ يَرْمِى حيثُ تُكْوَى النَّواحِزُ(١).

فـ"حيث" مفعولة؛ لأنه لا يريد أنه يرمى شيئـًا فى ذلك المكان، حيث تكون النواحز إنما يريد أنه يرمى ذلك الموضع فهى مفعول به،وعليه فإن "حيث" تكون مفعولاً به وليس بمفعول فيه، وإذا كانت مفعولاً به، كانت اسمًا، ولم تكن ظرفـًا(٢).

قال ابن مالك:" ومنه قوله تعالى:﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾، فحيث هنا ليس بظرف، وإنما هو مفعول به وناصبه فعل مدلول عليه بأعلم، والتقدير: الله أعلم يعلم مكان جعل رسالاته(٣).

ورد أبو حيان تأويل القائلين بنصب "حيث" على أنها مفعول به مستندًا إلى أن "حَيْثُ" من الظروف التى لا تتصرف،وأن القول بنصبها على المفعولية خروج عن قواعد النحو؛لأن الظرف الذى يُتَوَسَّع فيه لا يكون إلا متصرفًا، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب "حَيْثُ" على أنها مفعول به، وشذ إضافة "لدى" إليها،وعليه فإن

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو للشماخ فى ديوانه صـ١٨٢،تح/صلاح الدين الهادى ،ط/دار المعارف ،ومنسوب إليه فى شرح الأبيات المشكلة صـ٢٠٤،والحجة للقراء السبعة للفارسى٣/ ٢٤٥،تح/بدر الدين قهوجى – بشير جويجابى، ط/ دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت،ط٢:(١٤١٣هـ – ١٩٩٣م)،والدر المصون ١٣٧/٥

معنى البيت: "حلأها": منعها أن ترد الماء، والضمير للحمر، "ذو الأراكة": موضع نخل باليمامة لبنى عجل. والكلام هنا يقتضى أنه موضع ماء. عامر: هو عامر الرامى، قيل عنه: من أرمى الناس. "الخضر": قبيلة من قيس عيلان، "النواحز": الإبل التى بها نحاز وهو داء يصيب الدواب، والإبل فى رئاتها؛ فتسعل سعالًا شديدًا.

الشاهد فى البيت: قوله: "يرمى حيث تكوى النواحز" حيث وقعت "حيث" مفعولا به، وهذا جائز عند الفارسى، ومن وافقه، وممتنع عند سيبويه

(٢) الأبيات المشكلة الإعراب صـ٢٠٤،والحجة للقراء السبعة ٢٤٥/٣،والدر المصون ١٣٧/٥

(٣) شرح التسهيل ٦٩/٣

"حيث" من الظروف التى لم يُتَصَرَّف فيها بابتدائيَّة ولا فاعليَّة ولا مفعوليَّة، فَنصبُها على المفعولِّية مُخْرِجٌ لها عن بابها(١)

وأوَّل الإمام الطوسى الشاهد فى الأية الكريمة بما يتناسب مع العقيدة الإسلامية،فهو يرى أن حمل "حيث" على الظرفية يؤدى إلى إشكال عقائدى، وهو تحديد علم الله تعالى فى ذلك المكان دون غيره ـ تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا ـ ،فتعيَّن كونها اسمًا منصوبًا على المفعولية على سبيل الاتساع، ويقوى ذلك جواز دخول الجار عليها فى سياق الآية الكريمة، فكأن الأصل فى الآية:" الله أعلم بمواضع رسالاته"، ثم حذف الجار، كما قال سبحانه:﴿ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ ﴾(٢) ،وفى موضع آخر :﴿ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ ﴾(٣) ، فـ "من يضل" معمول فعل مضمر دل عليه "أعلم"(٤) .

ومجمل القول أن "حيث" تُـحْمَلُ على معانٍ كثيرة على سبيل الاتساع، دون تقييد، فالظرفية لها غالبة،ولكن ليست بلازمة، فقد تستعمل و يراد بها الإطلاق، وذلك مثل قولك : "الإنسان من حيث هو إنسان" ، أى نَفْسُ مَفْهُومِه الموجود من غير اعتبار أمر آخر معه، وقد يراد بها التقييد وذلك مثل قولك:"الإنسان من حيث إنه يصح وتزول عنه الصحة موضوع الطب"، وقد يراد بها التعليل مثل قولك: "النار من حيث إنها حارة تسخن الماء" أي: حرارة النار علة تسخنه(٥)

---

(١) البحر المحيط ٢١٨/٤،والتذييل ٢٩٥/١٠

(٢) جزء من الآية رقم(١٢٥) من سورة النحل

(٣) جزء من الآية رقم(١١٧) من سورة الأنعام

(٤) مجمع البيان ١١٧/٤

(٥)الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوى، صـ٤٠٠،تح/عدنان درويش – محمد المصرى، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢:(١٤١٩هـ–١٩٩٨م)

تأويل نصب المضارع فى قوله تعالى:﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾(١)

من المواضع التى يجب أن ينتصب فيها الفعل المضارع وقوعه بعد الفاء الواقعة فى جواب النفى، مثال قولك:" "ما تأتينى فتُحَدِّثَنِى"، فنُصِبَ الفعل المضارع بعد الفاء بإضمار "أن" لأن الفاء وقعت جوابًا للنفى، وأُضْمِرَتْ "أن" ها هنا، ونصب بها من قِبَلِ أنهم تخيلوا فى أول الكلام معنى المصدر، فإذا قلت: "زرْنى فأزورَكَ"، فكأنك قلت: "لتكنْ منكَ زيارةٌ"، فلما كان الفعل الأول فى تقدير المصدر، والمصدر اسم، لم يسُغْ عطف الفعل الذى بعده عليه؛ لأن الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا أضمروا "أن" قبل الفعل، صار مصدرًا، فجاز لذلك عطفه على ما قبله، وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم، وإنما تخيلوا فى الأول مصدرًا لمخالفة الفعل الثانى الفعل الأول فى المعنى، ولذلك إذا قلت: "ما تزورُنى فتحدثَنى"، لم ترد أن تنفيهما جميعًا، إذ لو أردت ذلك لرفعت الفعلين معًا، ولكنك تريد:" ما تزورني محدثًا، أى: قد تزورنى ولا حديث، فأثبتَّ له الزيارة، ونفيتَ الحديث، فلما اختلف الفعلان اضطروا إلى إضمار "أن"(٢).

ومن المواضع التى وجب فيها نصب الفعل المضارع لوقوعه بعد الفاء الواقعة فى جواب النفى، قوله تعالى:﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ قال الفراء:" والفاء التى فى قوله: " فتطردهم "، جواب لقوله:"ما عليك من حسابهم من شيء"،.....،.....وليس فى قوله:" فتطردهم" إلا النصب، لأن الفاء فيها مردودة على محلٍّ وهو قوله: "ما عليك من حسابهم"(٣)

ووجه أبو حيان النصب على معنيين،هما:

---

(١) الآية رقم (٥٢) من سورة الأنعام وتمامها:﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾

(٢) شرح المفصل ٤/٢٣٩،و٢٤٠،و٢٤١

(٣) معانى القرآن ١/٢٧،و٢٨

الأول: على معنى قولك:"ما تأتينا فتحدّثنا"؛ لأن أحد معنيى هذا ما تأتينا محدثـًا إنما تأتى، ولا تحدث، وهذا المعنى لا يصح في الآية.

الآخر:على معنى قولك:" ما تأتينا فكيف تحدثنا؟"، أى لا يقع هذا فكيف يقع هذا وهذا المعنى هو الذي يصح في الآية ،أن لا يكون حسابهم عليك فيكون وقع الطرد(١)

واختار أبو حيان المعنى الآخر،وهو معنى قولك: " ما تأتينا فكيف تحدثنا؟" ؛لأن "الطرد" لم يقع ،وهو مسَبَّبٌ؛ لانتفاء السبب،وهو الحساب، فانتفى الإتيان وانتفى الحديث، كأنه قيل: "ما يكون منك إتيان فكيف يقع منك حديث؟" وهذا المعنى هو مقصود الآية الكريمة(٢)

ورد فى سبب نزول هذه الآية، أن الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ، وَعُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ الْفَزَارِيُّ جاءا، فَوَجَدَا رسول ﷺ قاعدًا مَعَ صُهَيْبٍ، وَبِلَالٍ، وَعَمَّارٍ، وَخَبَّابٍ، فِى نَاسٍ مِنَ الضُّعَفَاءِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ حَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ حَقَرُوهُمْ، فَأَتَوْهُ فَخَلَوْا بِهِ، وَقَالُوا: إِنَّا نُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ لَنَا مِنْكَ مَجْلِسًا، تَعْرِفُ لَنَا بِهِ الْعَرَبُ فَضْلَنَا، فَإِنَّ وُفُودَ الْعَرَبِ تَأْتِيكَ فَنَسْتَحْيِى أَنْ تَرَانَا الْعَرَبُ مَعَ هَذِهِ الْأَعْبُدِ، فَإِذَا نَحْنُ جِئْنَاكَ، فَأَقِمْهُمْ عَنْكَ، فَإِذَا نَحْنُ فَرَغْنَا، فَاقْعُدْ مَعَهُمْ إِنْ شِئْتَ، قَالَ: "نَعَمْ" ، قَالُوا: فَاكْتُبْ لَنَا عَلَيْكَ كِتَابًا، قَالَ: فَدَعَا بِصَحِيفَةٍ، وَدَعَا عَلِيًّا لِيَكْتُبَ، وَنَحْنُ قُعُودٌ فِى نَاحِيَةٍ، فَنَزَلَ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: ﴿ **وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ**

(١) البحر المحيط ١٤١/٤

(٢) البحر المحيط ١٤١/٤،والدر المصون ٦٤٥/٤

﴿الظَّالِمِينَ﴾،.....،....،قَالَ: فَدَنَوْنَا مِنْهُ حَتَّى وَضَعْنَا رُكَبَنَا عَلَى رُكْبَتِهِ، وَكَانَ رَسُولُ ﷺ، يَجْلِسُ مَعَنَا (١).

وإنما مال النبى ﷺ إلى ذلك طمعًا فى إسلام الأشراف من مشركى مكة، فنهاه الله تعالى عمَّا هَمَّ به من الطرد لا أنه أوقع الطرد، فالنبى ﷺ لم يطردهم ؛ لأنه ليس عليه حسابهم فكيف يطردهم، فانتفى الثانى لانتفاء الأول(٢)

(١) الحديث ورد فى سنن ابن ماجه عن خباب برقم (٤١٢٧) – ١٣٨٢/٢،تح/محمد فؤاد عبد الباقى، ط/ دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبى

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى٤٣١/٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة ٢٤٦/٢،ط/ دار الحديث– القاهرة، (ب.د)

تأويل النصب على المفعولية أو البدلية

اختلف النحويون فى نصب "الجن" من قوله تعالى:﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾(١)، فذهب الفراء(٢)،وبه قال الزمخشرى إن "الجن" هو المفعول الأول، والمفعول الثانى هو "شركاء"ـ مفعول مُقَدَّم ـ، و"لله" جار ومجرور متعلق بشركاء، و"جعل" هنا بمعنى صيَّر، وفائدة تقديم المفعول الثانى على الأول،هو استعظام أن يُتَّخَذَ لله شريك من الملائكة ،أو الجن، أو الإنس؛ ولذلك قُدِّمَ اسم الله على الشركاء(٣).

وأوَّلَ بعضهم(٤) النصب فى "الجن" على أنها بدل من قوله تعالى:" شركاء"،وأعربوا " شركاء" مفعولًا أولًا، و"لله" متعلق بمحذوف على أنه مفعول ثانى(٥)

إلا أن أبا حيان لم يجز التأويل الثانى؛ لأنه لا يصح فى هذا الموضع أن يحل البدل محل المبدل منه، فلو قلت: "وجعلوا لله الجن" ، لم يصح، كما أن شرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل ،أو معمولاً للعامل فى المبدل منه، وهذا لا يصح هنا(٦)

---

(١) جزء من الآية رقم (١٠٠) من سورة الأنعام

(٢) معانى القرآن ٣٤٨/١

(٣) الكشاف٥٢/٢

(٤) كالفراء ـ فى قوله الآخر ـ فى معانى القرآن ٣٤٨/١،والقيسى فى مشكل إعراب القرآن٢٦٤/١، تح/ حاتم صالح الضامن،ط/مؤسسة الرسالة – بيروت،ط٢:(١٤٠٥هـ)،وابن عطية فى المحرر ٣٢٩/٢، والعكبرى فى التبيان ٥٢٦/١

(٥) التبيان ٥٢٦/١

(٦) البحر ١٩٦/٤

وأوَّل بعضهم(١) النصب فى "الجن" على أنه منصوب بفعل مضمر جواب لسؤال مقدر، كأن سائلًا سأل فقال بعد قوله تعالى "وجعلوا لله شركآء" : من جعلوا لله شركاء؟ فقيل: الجن، أى: جعلوا الجن(٢).

واستحسن أبو حيان هذا التأويل ،وعدَّه من أحسن الأعاريب(٣)

والظاهر من هذه التأويلات أن يكون الفعل "جعل" فى الآية الكريمة بمعنى صيَّرَ،ومفعوليها هما: "الجن" ،وهو المفعول الأول، والمفعول الثانى هو "شركاء" مقَدَّم، وفائدة التقديم هو استعظام أن يُتَّخذَ لله شريك من مَلَكٍ، أو جنيٍّ، أو إنسيٍّ؛ ولذلك أيضًا قُدِّم لفظ الجلالة "الله" على الشركاء، و"لله" متعلق بشركاء(٤).

(١) قول أبى جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفى،ينظر: البحر ١٩٦/٤،والدر المصون ٨٥/٥

(٢) الدر المصون ٨٥/٥

(٣)البحر ١٩٦/٤

(٤) الدر المصون ٨٣/٥

المبحث الرابع

التأويل النحوى فى المجرورات

التأويل بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

العطف على الضمير المتصل المجرور محل خلاف بين النحويين ، فمنهم من منعه إلا مع إعادة الجار، كجمهور البصريين، ومنهم من أجازه من غير شرط إعادة الجار كالكوفيين، فإذا قلت: مررت بك، فأردت أن تعطف عليه قلت: "مررت بك وبزيدٍ"، ولا يجوز أن تقول: "وزيدٍ" من غير إعادة الجار على مذهب البصريين ،وأجازه الكوفيون(١).

وفى قوله تعالى:﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾(٢) ، قُرِئ بكسر همزة "إنَّ" على الاستئناف(٣) ،وقُرِئ أيضـًا بفتح همزة "إنَّ"(٤)،وهى قراءة الجماعة، وتأويل فتح همزة "إنَّ" فى هذه القراءة يقوم على أربعة أوجه(٥) من بين هذه الأوجه ما

---

(١) تنظر المسألة بتمامها فى: الإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٨٩/٢ : ٣٨٧،والمقاصد الشافية٥/ ١٥٦

(٢) جزء من الآية رقم (١٥٣) من سورة الأنعام

(٣) قرأ حمزة والكسائى على الاستئناف ،وتنظر هذه القراءة فى معانى الفراء ٣٦٤/١،وإعراب القرآت السبع وعللها ١٧٣/١،والحجة لابن خالوية صـ١٥٢،ومعاني القرآت لأبى منصور الأزهرى٣٩٥/١، تح/عيد مصطفى درويش- عوض محمد القوزى،ط/ مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود –المملكة العربية السعودية،ط١:(١٤١٢ هـ – ١٩٩١م) ،والدر المصون٢٢٣/٥

(٤) قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم بفتح همزة "إنَّ"،وتنظر هذه القراءة فى معانى الفراء ٣٦٤/١،وإعراب القرآن للنحاس٣٩/٢،و٤٠، ومعاني القرآت٣٩٥/١ ،والكشاف٧٩/٢،و٨٠،والبحر المحيط٢٥٤/٤،والدر المصون٢٢٣/٥

(٥) تنظر هذه الأوجه كاملة فى:البحر المحيط٢٥٤/٤،و الدر المصون٢٢٣/٥،و٢٢٤

ذكره الفراء أنها في محل جر عطفًا على الضمير المجرور في "به"، والتقدير: "ذلكم وصاكم به وبأن هذا"(١)

واستبعد القيسي تأويل الفراء؛ لأن المضمر المجرور لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار عند سيبويه(٢) وجميع البصريين(٣).

ورد العكبري أيضًا ما تأوَّله الفراء محتجًا بوجهين أحدهما لفظي،والآخر معنوي:

أما اللفظي فمن جهة أنه يقتضي العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

أما المعنوي فمن جهة أنه يصير بمعنى: "وصاكم باستقامة الصراط"، وهذا فاسد(٤).

إلا أن السمين لم يرتض ما ذهب إليه العكبري فرد الوجه الأول بأن هذا ليس من باب العطف على المضمر من غير إعادة الجار؛ لأن الجار هنا في قوة المنطوق به، وإنما حذف لأنه يطرد حذفه مع "أَنَّ"،و"أَنْ"؛ لطولهما بالصلة، ولذلك كان مذهب الجمهور أنها في محل جر بعد حذفه لأنه كالموجود(٥).

ودلَّلَ على ما قاله بما نقله عن الحوفي، حيث قال: "حذفت الباء لطول الصلة وهي مرادة، ولا يكون في هذا عطف مظهر على مضمر لإرادتها"(٦).

---

(١) معاني القرآن ٣٦٤/١

(٢) قال سيبويه:" ولا يجوز أن تضمر فعلا لا يَصل إلاّ بحرف جرّ، لأنّ حرف الجرّ لا يُضْمر"الكتاب ٩٤/١

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه ٢٢٤٤/٣ ،تح/مجموعة من المحققين ،ط/مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة ،ط١:(١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م)

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٥٤٩/١

(٥) الدر المصون ٢٢٤/٥

(٦) ينظر قول الحوفي في: البحر المحيط٢٥٤/٤،والدر المصون ٢٢٤/٥

ورد أيضـًا الوجـه الثـانى بـأن المعنـى صـحيح غيـر فاسـد؛ لأن معنـى توصـيتنا باستقامة الصراط أن لا نتعاطى ما يخرجنا عن الصراط، فوصيتنا باستقامته مبالغة في اتباعه(١).

مما سيق يتبين أن تأويل الفراء للآية الكريمة على أنها فى محل جر عطفـًا على الضمير المجرور فى "به"، مقبول من وجهين

الوجه الأول:

أن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار جائز ولكنه على خلاف الأولى؛ لأنه قد وردت فيه جملة من النصوص الشعرية ،والنثرية المنقولة عن الثقات ،وهى غير نادرة، فكان لابد من القول بجوازه، وإن كان الأولى إعادة الخافض، فالسماع هو المتبع(٢)

قال أبو حيان: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكمٍ ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكمٍ ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون،وإنما يعرف ذلك من له استبحار فى علم العربية"(٣).

الوجه الثانى: ما علل به السمين أن الآية الكريمة ليست من باب العطف على المضمر من غير إعادة الجار؛ لأن الجار هنا فى قوة المنطوق به، وإنما حذف لأنه يطرد حذفه مع "أَنَّ"،و"أَنْ"؛ لطولهما بالصلة، وهذا مذهب الجمهور(٤).

---

(١) الدر المصون ٥/٢٢٤

(٢) المقاصد الشافية٥/١٦٠.

(٣) البحر المحيط ٣/١٦٧.

(٤) الدر المصون ٥/٢٢٤

تأويل الفصل بين المتضايفين بالمفعول به

أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به؛ لضرورة الشعر وحجتهم فى هذا السماع بما ورد من كلام العرب وما جاء فى القرآن الكريم فى قراءة من قرأ (١) قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾(٢)، ببناء الفعل "زين" للمجهول، ورفع "قتل" على أنه نائب فاعل، ونصب "أولادهم" على أنه مفعول به للمصدر" قتل"، وجر "شركائهم" على أنه مضاف إلى المصدر "قتل"، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المصدر "قتل"،وهو" أولادهم "(٣)، وحكى الكسائى:" أخذته بِأَدَّى ألفِ درهمٍ"(٤)

بينما ذهب جمهور البصريين مذهبًا آخر، وهو أنهم منعوا الفصل بغير الظرف وحرف الجر بين المتضايفين؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شىء واحد؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر؛ لأن الظرف، وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع فى غيرهما، فيبقى الحكم فيما سواهما على مقتضى الأصل(٥).

وردوا الاستشهاد بالقراءة القرآنية، وعدوا القراءة بها من قبيل الخطإ(٦)

---

(١) قراءة ابن عامر تنظر فى: معانى الفراء ٣٥٧/١،و٣٥٨،و الحجة صـ١٥٠،والكشاف ٧٠/٢، والإنصاف ٣٥٢/٢، والتبيان فى إعراب القرآن ٥٤١/١، والبحر المحيط٢٣١/٤،والدر المصون ١٦١/٥،و١٦٢،ومعجم القرآت٥٥٤/٢

(٢) جزء من الآية رقم (١٣٧) من سورة الأنعام

(٣) معجم القرآت ٥٥٤/٢

(٤) شرح المفصل١٩٠/٢

(٥) الإنصاف ٣٥٥/٢

(٦) إعراب القرآن للنحاس٣٣/٢

قال السيرافى:" والذى دعاه إلى هذه القراءة أنّ مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة فى شركائهم فقدر أن الشركاء هم المضلون لهم الدَّاعُون إلى قتل أولادهم، فأضاف القتل إليهم، كما يضاف المصدر إلى فاعله، ونصب الأولاد؛ لأنهم المفعولون"(١)

ورد أبوعلى الفارسى هذه القراءة ،واستقبحها ،وزعم أنها من القبيح الذى لا يقاس عليه ؛لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف فى الكلام وحال السعة قبيح قليل فى الاستعمال،مع اتساعهم فى الظروف ،فكان الفصل بين المتضايفين بالمفعول لايجوز من باب أولى؛لأنه لا يتّسع فيه بالفصل(٢)

ويعد الزمخشرى أشهر من طعن فى هذه القراءة حيث قال عنها:"وأما قراءة ابن عامر .... فشىء لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجًا مردودًا،.....، فكيف به فى الكلام المنثور، فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته"(٣)

وقال ابن يعيش:" وقد قرأ ابن عامر:﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾، بنصب "الأولا"، وخفض "الشركاء"، فهذا فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول. وحكى الكسائي: "أخذته بِأَدَّى ألفِ درهمٍ"، وهذا أفحش مما تقدم؛ لأنه أدخل حرف الجر على الفعل، وفصل به بين الجار والمجرور، ولا يقاس على شيء من ذلك. وإنما جاز بالظرف(٤).

فمما لاشك فيه أن كثيرًا من النحويين تجرؤوا على هذه القراءة بما لا ينبغى، ولا يليق ،والعجب من هذا كله أنها قراءة سبعية متواترة ،وقارئها من أعلى القراء

(١) شرح الكتاب ٢٤٢/١

(٢)الحجة للقراء السبعة٤١١/٣،و٤١٢

(٣) شرح الكتاب ٢٤٢/١

(٤) شرح المفصل ١٩٠/٢

السبعة سندًا وأقدمهم هجرة(١)، أما علو سنده فإنه قرأ على جمع من صحابة(٢) رسول الله ﷺ، وأما قدم هجرته فإنه ولد في حياة سيدنا رسولﷺ ،فضلا عن أن هشام بن عمار(٣) أحد شيوخ البخارى أخذ عن أصحاب أصحابه(٤)

وقد أجاد ابن مالك فى دفاعه عن قراءة ابن عامر فى قوله:" فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر رحمه لله غير منافية لقياس العربية على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها، كما قبلت أشياء تنافى القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها كقولهم: "استحوذ" وقياسه: "استحاذ"،وكقولهم:

---

(١) العقد النضيد فى شرح القصيد للسمين الحلبى ٧٨٦/٥(رسالة دكتوراه)، إعداد/ منصور محمد سعيد الغامدى للعام الجامعى:(١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ)،الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – كلية اللغة العربية – المملكة العربية السعودية

(٢) مثل: أبى الدرداء وواثلة بن الأسقع وفضالة بن عبيد ومعاوية بن أبى سفيان والمغيرة المخزومى، ونقل يحيى الذمارى أنه قرأ على عثمان نفسه ، ينظر الدر المصون ١٦٢/٥

(٣) هو:هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة، أبو الوليد السلمى، شيخ أهل دمشق ومفتيهم، وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم، ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة، وقرأ القرآن على عراك بن خالد،وأيوب بن تميم وغيرهما، من أصحاب يحيى الذماري، وسمع من مالك بن أنس، ومسلم بن خالد الزنجي، وإسماعيل بن عياش، ويحيى بن حمزة،والهيثم بن حميد، والهقل بن زياد، والحكم بن هشام الثقفي، وعبد العزيز بن أبي حازم، وصدقة بن خالد، وخلق كثير، قرأ عليه أبو عبيد مع تقدمه وأحمد بن يزيد الحلواني،وهارون بن موسى الأخفش، وأبو علي إسماعيل بن الحويرس، وأحمد بن محمد بن ماميه، وطائفة، وحدث عنه الوليد بن مسلم، قال البخاري وغيره: مات في آخر المحرم، سنة خمس وأربعين ومائتين،ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي صـ١١٥ :١١٧،ط/ دار الكتب العلمية ُ،ط١:(١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م)

(٤)العقد النضيد فى ٧٨٦/٥،و٧٨٧

"بنات أَلْبُبِه" وقياسه:"أُلبِّه"،وكقولهم: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ" وقياسه: "خربٌ"، وكقولهم: "لَدُنْ غدوةً" بالنصب وقياسه: الجر وأمثال ذلك كثيرة(١)

وممن دافع عن هذه القراءة أبوحيان، حيث أجاز الفصل بين المتضايفين بالمفعول به ،وعده صحيحاً،فقال:" وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب ،ولوجودها أيضاً فى لسان العرب (٢).

فلا يجوز أن تُرَدَّ قراءة قرأها أحد القراء السبعة؛ لأنها حجة في وضع القواعد النحوية واثباتها، وهي قراءة متواترة صحيحة، أما جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، فهو وإن كان قليلًا فى الاستعمال، إلا أن السماع يجيزه وقد جاء منه ما يكفى للقياس عليه(٣).

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٩٨٢

(٢)البحر المحيط ٤/٢٣١

(٣)المقاصد الشافية ٤/ ١٨٠

المبحث الخامس

العدول عن أصل ما وضع له فى الاستعمال

تأويل استعمال " ثم" للاستبعاد، والقبح

"ثم" حرف عطف، يقتضى ثلاثة أمور: التشريك فى الحكم، والترتيب، والمهلة(١) قال المرادى :" ثم حرف عطف، يشرك فى الحكم، ويفيد الترتيب بمهلة. فإذا قلت: قام زيد ثم عمرو، آذنت بأن الثانى بعد الأول بمهلة، هذا مذهب الجمهور، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه"(٢).

وتكلم النحويون عن معنى "ثم" فى قوله تعالى:﴿ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾(٣) ،فذهب الزمخشرى إلى أن معناها فى الآية الكريمة يفيد الاستبعاد ،ومعنى الاستبعاد هنا ، أى استبعاد أن يعدلوا به سبحانه وتعالى بعد وضوح آيات قدرته(٤)

وذهب ابن عطية إلى أن "ثم" فى الآية دالة على التوبيخ لقبح فعلهم، أى قبح فعل الذين كفروا ؛لأن المعنى أن خلقه السموات والأرض وغيرهما قد تقرر، وآياته قد سطعت ، وأنعامه بذلك قد تبين، ثم بعد هذا كله عدلوا بربهم، فهذا كما تقول: " يا فلان أعطيتك وأكرمتك وأحسنت إليك ثم تشتمنى"، ولو وقع العطف فى الآية الكريمة بالواو لم يلزم التوبيخ كلزومه بـ" ثم"(٥)

---

(١) مغنى اللبيب صـ١٥٨

(٢) الجنى الدانى فى حروف المعانى صـ٤٢٦، تح/ فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١:(١٤١٣هـ – ١٩٩٢م)

(٣) جزء من الآية رقم (١) من سورة الأنعام

(٤) الكشاف ٤/٢

(٥) المحرر الوجيز ٢٦٦/٢

وقد رد أبوحيان ما تأوله الزمخشرى ،وما ذهب إليه ابن عطية ،فقال:" وهذا الذى ذهب إليه ابن عطية من أن "ثُمَّ" للتوبيخ ، والزمخشرى من أن" ثُمَّ" للاستبعاد ليس بصحيح؛ لأن ثُمَّ لم توضع لذلك، وإنما التوبيخ، أو الاستبعاد مفهوم من سياق الكلام لا من مدلول، "ثم"، ولا أعلم أحدًا من النحويين ذكر ذلك بل " ثُمَّ" هنا للمهلة فى الزمان، وهى عاطفة جملة اسمية على جملة اسمية، أخبر تعالى بأن الحمد له ونبه على العلة المقتضية للحمد من جميع الناس، وهى خلق السموات والأرض والظلمات والنور ثم أخبر أن الكافرين به يَعْدِلُونَ فلا يحمدونه"(١).

والحق ما ذهب إليه الزمخشرى أن "ثم" فى الآية الكريمة تفيد الاستبعاد ،بل هو المشهور عند النحويين(٢) ،كالرضى عند حديثه عن استعمالات "ثم"، قال:" وقد تجئ في الجمل خاصة،لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ﴾(٣) ،وكقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورِ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ (٤)، فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد، غير مناسب وهذا المعنى: فرع التراخى ومجازه، وكذا فى قوله تعالى:﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾(٥) ثم قال:﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ (٦) ، فإن الإيمان بعيد المنزلة من فك الرقبة، والإطعام، بل لا نسبة

---

(١) البحر المحيط ٤/٧٣،و٧٤

(٢) كالرضى فى شرح الكافية ٤/٣٨٩،والسمين الحلبى فى الدر المصون ٤/٥٢٤،والصنعانى فى البرود الضافية صـ١٨٠٧

(٣) جزء من الآية رقم (١٤) من سورة المؤمنون

(٤) جزء من الآية رقم (١) من سورة الأنعام

(٥) الآية رقم (١١) من سورة البلد

(٦) جزء من الآية رقم (١٧) من سورة البلد

بينه وبينهما، وكذا قوله:﴿ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ﴾(١) ، فإن بين توبة العبد، وهى انقطاع العبد إليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونًا بعيدًا"(٢).

وعليه فإن تأويل "ثم" فى الآية الكريمة بأنها تدل على الاستبعاد تأويل مقبول، وقال به جمع من النحويين، وهذا منافٍ لما قاله أبو حيان:" ولا أعلم أحدًا من النحويين ذكر ذلك"(٣).

ويمكن التوفيق بين تأويل الزمخشرى ،وَردِّ أبى حيان: أن "ثم" لم تخرج عن معناها الأصلى ،وهو معنى التراخى فى تأويل الزمخشرى ؛لأن مقصوده استبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وعدم مناسبته له، وهذا معنىً من معانى التراخى ،وإن كان على سبيل المجاز ،قال الفيروزآبادى فى حديثه عن معنى "ثم":" هى حرف عطف يقتضى تأَخُّر ما بعده عمّا قبله، إمّا تأْخيراً بالذات، أَو بالمرتبة، أَو بالوضع"(٤)

(١) جزء من الآية رقم (٣) من سورة هود

(٢) شرح الكافية٤/٣٨٩

(٣) البحر المحيط ٤/٧٤

(٤) بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز ٢/٣٤٤ ،تح/ محمد علي النجار، ط/المجلس الأعلى

للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامى– القاهرة ،ط:(١٤١٦هـ – ١٩٩٦م)

تأويل تعدى الفعل "دعا" بحرف الجر

الفعل "دعا- يدعو": يتعدى إلى مفعولين؛ تقول: دعوته زيدًا ثم يترك أحد المفعولين، استغناء عنه، فيقال: دعوت زيدًا، وقد يتعدى إلى اثنين ثانيهما بحرف جر، تقول: دعوت ولدى بزيد، ثم تتسع، فتحذف الباء، فتقول :"دعوت ولدى زيدًا"، أى سميته زيدًا، وأيضًا يأتى بمعنى النداء،فيتعدى إلى نصب مفعول واحد بنفسه(١)

وأوَّلَ ابن عطية الفعل "دعا" فى الآية الكريمة:﴿ فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ ﴾(٢) على أنه فعل متعدٍ بمعنى تناجون ،فأَوَّلَ الآية الكريمة إلى أنها بمعنى:" فيكشف ما تدعون فيه إلى الله"(٣) .

واعترض أبو حيان على تأويل ابن عطية السابق، ووصفه بأنه ليس بجيد ؛ لأن "دعا" بالنسبة إلى مجيب الدعاء إنما يتعدّى لمفعول به دون حرف جر قال تعالى: ﴿ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ ﴾(٤) ،﴿ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾(٥)، ومن كلام العرب:" دعوت الله سميعًا"، ولا تقول بهذا المعنى "دعوت إلى الله": "بمعنى دعوت الله"(٦) وردَّ السمين اعتراضَ أبى حيان على أنه يمكن تصحيح كلام ابن عطية السابق بدعوى التضمين، أى تضمين الفعل" يدعون" معنى يلجأون، كأنه قال:" فيكشف ما يلجأون فيه بالدّعاء إلى الله"،والتضمين فى القرآن أكثر من أن يحصر(٧)

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن ٣٠٣/٩

(٢) جزء من الآية رقم (٤١) من سورة الأنعام

(٣) المحرر الوجيز ٢٩١/٢

(٤) جزء من الآية رقم (٦٠) من سورة غافر

(٥) جزء من الآية رقم (١٨٦) من سورة البقرة

(٦) البحر المحيط ٤/ ١٣٣

(٧) الدر المصون٤/٦٣١

والصحيح ما قال به السمين لورود التضمين فى القرآن كثيرًا ، فمن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾ (١)، فالفعل "أكل" فى الآية الكريمة قد ضُـمِّنَ معنى الضم إذ لا يمكن أن يحمل على معناه الحقيقى، وهو المضغ والبلع ،فضُـمِّنَ الفعل "أكل" معنى الضم والجمع،وعَـدَّاه بـ "إلى"، فيكون المعنى:" لا تجمعوا أموالهم إلى أموالكم"(٢)،وهذا مما يقوى قول ابن عطية ،ويرد اعتراض أبى حيان .

(١) جزء من الآية رقم (٢) من سورة النساء.

(٢) شرح المفصل ٤/٤٦٤

تأويل مجيء "أنَّ" بمعنى "لعل"

تأتى "أنَّ" بمعنى "لعل" فى كلام العرب ،ومن ذلك قولهم:" ائت السوق أنك تشترى لنا شيئًا"(١)،أى: "لعلك تشترى لنا شيئًا"(٢) وقد جاءت "أنَّ" بمعنى "لعل" فى قوله تعالى:﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾(٣) فى قراءة من قرأ "أَنَّهَآ "(٤) بفتح الهمزة ،ويؤيد ذلك قراءة أُبَىّ:" وما يشعركم لعلها إذا جآءت"(٥) ، كأنه أبهم أمرهم، فلم يخبر عنهم بالإيمان ولا غيره. ولا يحسن فى قراءة الفتح تعلق "أَنَّ" بـ "يشعركم"؛ لأنه لو تعلقت "أنَّ" بـ"يشعركم" ؛ لصار عذرًا لهم ؛لأنه سيكون كمن قال:"إن زيدا لا يؤمن"، فقلت:"وما يدريك أن لا يؤمن"، فكان المعنى أنه يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذرًا لمن نفى عنه الإيمان، وليس مراد الآية الكريمة إقامة عذرهم ووجود إيمانهم،وإنما تحقق المعنى المراد من الآية بأن الكلام قد تم عند قوله " وما يشعركم " ثم استأنف الكلام فأبهم أمرهم فلم يخبر عنهم بإيمان، ولا غيره، فقال: " أنها" على معنى لعلها(٦)

قال سيبويه:" وسألته(٧) عن قوله عز وجل:﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾، ما منعها أن تكون كقولك:" ما يدريك أنه لا يفعل؟"، فقال: لا يحسن ذا

---

(١) هذا القول حكاه الخليل عن العرب، ينظر: الكتاب٣/١٢٣،وشرح المفصل٤/٥٥٧،والجنى الدانى صـ٤١٧

(٢) الدر المصون٥/١٠٢

(٣) جزء من الآية رقم (١٠٩) من سورة الأنعام

(٤) قراءة نافع ،وابن عامر،وحفص عن عاصم، وحمزة ،والكسائى ،ينظر الحجة لابن خالويه صـ١٤٧، والكتاب ٣/١٢٣،والبحر المحيط ٤/٢٠٤،ومعجم القرآت ٢/٥٢٠

(٥) وردت قراءة أبىّ فى:الكتاب٣/١٢٣،والحجة للقراء السبعة ٣/٣٨٠،والمحرر الوجيز ٢/٣٣٣، وشرح المفصل٤/٥٥٧ ،والدر المصون ٥/١٠٣

(٦) الكتاب ٣/١٢٣،وشرح الكتاب٣/٣٤١،و شرح المفصل٤/٥٥٧

(٧) يقصد الخليل

فى ذا الموضع، إنما قال:" وما يشعركم"، ثم ابتدأ فأوجب، فقال: إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون"، ولو قال:" وما يشعركم" أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذراً لهم،.....، فقال الخليل: هى بمنزلة قول العرب:"ائتِ السُّوقَ أنكَ تشترى لنا شيئًا"، أى لعلَّك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون"(١) .

وتأويل الخليل هو التأويل الذى قبله ،وارتضاه جمهور النحويين(٢)،قال الفراء: "وللعرب فى "لعل" لغة بأن يقولوا: "ما أدرى أنك صاحبها"، يريدون: لعلك صاحبها، ويقولون:"ما أدرى لو أنك صاحبها"، وهو وجه جيد أن تجعل"أنَّ" فى موضع لعل"(٣)

وعدَّ أبو إسحاق الزجاج هذا التأويل من أقوى وأجودَ ما فى العربية(٤)

كما أن ورود "أَنَّ" بمعنى "لعل" كثير فى كلام العرب ،فمن ذلك على سيبل المثال، قول الشاعر:

عُوجَا على الطَّلَلِ المُحِيلِ لأننا نبكِى الديارَ كما بكَى ابن خَذَام(٥)

---

(١) الكتاب ١٢٣/٣

(٢) كسيبويه فى الكتاب ١٢٣/٣، والفراء فى معانيه٣٥٠/١،والزجاج فى معانى القرآن٢٨٣/٢، وابن عطية فى المحرر الوجيز ٣٣٣/٢، وأبى حيان فى البحر٢٠٤/٤،والسمين فى الدر المصون١٠٢/٥

(٣) معانى القرآن ٣٥٠/١

(٤) معانى القرآن وإعرابه٢٨٣/٢

(٥) البيت من بحر الكامل ،وهو لامرئ القيس فى ديوانه صـ١٥١،تح/عبد الرحمن المصطاوى،ط/ دار المعرفة – بيروت،ط٢:(١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م)،ومنسوب إليه فى شرح المفصل٥٥٨/٤، وشرح التسهيل ٤٦/٢،والبحر المحيط ٢٠٤/٤، والتذييل١٧٨/٥، والدر المصون ١٠٢/٥

لغة البيت:"عوجا":اعطفا،وارجعا،و"المحيل": المتغير ،وابن خذام: شاعر قديم،وقيل هو الحمار الوحشى

الشاهد:قوله:"لأنّنا نبكى الديار"، حيث استعملت "لأنّ" بمعنى "لعلّ"

ومما يسترعى النظر أن بعض النحويين(١) نقل عن أبى على الفارسى أنه ضعف هذا التأويل الذى استجوده الناس وقووه تخريجًا لهذه القراءة(٢)

مع أن أبا على لم يضعِّفْ هذا التأوبل ، بل استحسنه، واستجوده،فقال :" فأما وجه قراءة من فتح "أنّ"، فإن فى فتحها تأويلين:

أحدهما: أن يكون بمعنى لعلّ،....،فالمعنى،....، "وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون، وهذا ما فسّره الخليل فى قوله: ائت السوق أنّك تشترى لنا شيئًا،أى لعلك،.....،ويدل على صحة ذلك وجودته فى المعنى: أنه قد جاء فى التنزيل لعل بعد العلم، وذلك قوله:﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴾ (٣)،﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ (٤)، فكما جاء لعلّ بعد العلم، كذلك يكون أنها "إذا جاءت" بمنزلة: لعلّها إذا جاءت (٥)

وعليه فإن تأويل "أنَّ" بمعنى "لعل" تأويل مقبول عند جميع النحويين،قال السمين الحلبى:" وأما قراءة الفتح فقد وجهها الناس على ستة أوجه، أظهرها: أنها بمعنى لعل، حكى الخليل "أتيت السوق أنك تشترى لنا منه شيئًا"، أى: لعلك، فهذا من كلام العرب كما حكاه الخليل شاهد على كون" أنَّ بمعنى لعلَّ"(٦)

(١) كأبى حيان فى البحر المحيط ٢٠٤/٤

(٢) الدر المصون ١٠٤/٥

(٣) الآية رقم (٣) من سورة عبس

(٤) جزء من الآية رقم (١٧) من سورة الشورى

(٥) الحجة للقراء السبعة ٣٧٨/٣ : ٣٨٠

(٦) الدر المصون ١٠٢/٥

ومن الجدير بالذكر أنه قُرِئ أيضـاً بكسر همزة "إنَّ"(١) على القطع واستئناف الإخبار(٢)، قال ابن يعيش :"وقرىء بالكسر على الاستئناف، كأنه أخبر أنها إذا جاءت لا يؤمنون، ويكون الكلام قد تم قبلها، أى: وما يشعركم ما يكون منهم"(٣)، أى أنه يقف على قوله :"وما يشعركم"، ثم يستأنف القراءة فيبدأ بقوله:"إنها إذا جاءت"(٤)

وقراءة الكسر استجودها النحويون،وخير شاهد على هذا ما ذكره سيبويه أنه سأل الخليل عن قوله عز وجل:﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾، ما منعها أن تكون كقولك:" ما يدريك أنه لا يفعل؟"، فقال: لا يحسن ذا فى ذا الموضع، إنما قال:" وما يشعركم"، ثم ابتدأ فأوجب، فقال: إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون"(٥)

فيكون تأويل الآية على قراءة الكسر أن الله جل وعلا علم أن الكافرين إذا جاءتهم الآيات ،فإنهم لا يؤمنون بها؛ وذلك أن المؤمنين كانوا يطمعون فى إيمانهم إذا جاءت تلك الآيات ، ويتمنون مجيئها، فقال عزّ وجلّ وما يدريكم أنهم لا يؤمنون، على معنى أنكم لا تدرون ما سبق علمى به من أنهم لا يؤمنون بها (٦).

مما سبق يتبين أمران :

---

(١) قراءة ابن كثير ،و أبى عمرو ،و العليمى،وخلف،وابن محيصن،ينظر الحجة لابن خالويه صـ١٤٧،و التبيان ٥٣٠/١، وشرح المفصل ٥٥٩/٤،والدر المصون١٠٨/٥،و بصائر ذوى التمييز ٤٦٣/٤

(٢) المحرر الوجيز ٣٣٣/٢

(٣) شرح المفصل٥٥٩/٤

(٤) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ٦٤٢/٢، تح/محيى الدين عبد الرحمن رمضان ،ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،(١٣٩٠هـ - ١٩٧١م)

(٥) الكتاب ١٢٣/٣

(٦) الكشاف ٥٧/٢

الأول: أن تأويل "أنَّ" بمعنى "لعل" تأويل مقبول عند أكثر النحويين ،وله شواهده التى تقويه وترجحه ،ولعل أقواها قراءة أُبَىّ :"وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون"(١)

الثانى: أنه وردت قراءة بكسر همزة "إنَّ" على القطع واستئناف الإخبار، وهذه القراءة استجودها النحويون؛ لأن معناها استئناف إخبار بعدم إيمان من طبع على قلبه ولو جاءتهم كل آية (٢) .

(١) البحر المحيط ٢٠٤/٤

(٢) الدر المصون ١٠١/٥

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبكرمه تغفر الزلات، وبفضله ترفع الدرجات، والصلاة والسلام على نبي الهُدَى صاحب المعجزات، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد،،،

فقد تم هذا البحث بعون الله وتوفيقه، فله المنة والفضل على ما وفق، وله الشكر الجزيل على ما منح، وأعطى، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج يطيب ذكرها فى خاتمته وهى كالآتى:

- إن قضايا ومسائل التأويل التى وردت عن النحاة ،وحفظتها كتبهم سواء أكانت مقبولة أم مردودة، تعد تراثًا يجب الحفاظ عليه ،وعدم الإقلال من شأنه أو قيمته ،وهذا لايعنى أن نكتفى بما ورثناه عن علمائنا الأوائل ،ونصم آذننا أو نغمض أعيننا عن الدراسات اللغوية الحديثة ،بل لابد من مواكبة الركب العلمى ،ولكن مع أخذ الحيطة والحذر الشديد فى الأخذ عن هذه الدراسات الحديثة،وألا نندفع أو نتسرع بالحكم على تراثنا بالجمود والرجعية.
- لم يختلف النحاة فى الظواهر النحوية للتأويل والتى تتمثل فى ظاهرة العامل،و تعدد الروايات،والحذف،والزيادة،والحمل على المعنى،والتعلق،والتقديم والتأخير ،والتى اعتمدوا عليها فى قبول أو رد التأويل النحوى ؛لأن هذه الظواهر تنوعت بين السماع والقياس والعلة بأنواعها.
- من الجدير بالذكر أنه بدا واضحًا سيطرة القواعد النحوية على النحويين عند إعرابهم للآيات القرآنية، إذ لم يتوقفوا عند الأوجه التى وردت فى آية، أو قراءة،بل كانوا يفترضون وجوهًا أخرى ربما لم ترد فيها ، ثم يكلّفون أنفسهم مشقة توجيهها على نحو ما ذُكِرَ عند الزمخشرى، والعكبرى، وأبى حيان وغيرهم ممّا كان له كبير الأثر فى اتساع مظاهر التأويل.

- مما لاشك فيه أن لنصوص القرآن الكريم عصمةً ،وفصاحةً،وأن المتمسكين بها هم الأقوى حجة من غيرهم على تقادم الزمن.
- أسباب قبول التأويل أو رده عند النحويين لم يكن مبنيًا على التعصب، أو التحيز لمذهب دون مذهب،وإنما كانت نتيجةً للدليل القوى والحجة الساطعة ؛لذا تجد فى قبولهم لتأويل أو ردهم له، لا يتقيدون برأى نحوى فقط،وإنما تجدهم يقدمون تأويلًا على آخر دون النظر إلى مدرسة أو مذهب أو غير ذلك.
- التعظيم والإجلال من بعض النحويين للقرآت القرآنية سواء أكانت متواترة أم شاذة تعظيمًا لها واعترافًا بحرمتها ،والقيام على إجلالها ،وهذا من تعظيم وإجلال كتاب الله جل وعلا
- مع كل هذا الإجلال للقرآت القرآنية ،إلا أنك تجد البعض من النحويين يتجرأ على كتاب الله فيرد العديد من القرآت القرآنية، وربما يتهمها باللحن أو بالخطإ ،والعجيب أنها قد تكون قرآت متواترة مقروء بها فى مختلف الأمصار
- الوقوف على مواضع الوقف والابتداء فى القرآن الكريم له دوره فى قبول التأويل ،أو رده حسبما يقتضيه السياق ، ويفرضه المعنى

المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل العلمية والدوريات

- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية للصنعانى، (رسالة دكتوراه) من إعداد: محمد عبدالستار – جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالزقازيق للعام الجامعى:(١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م)
- العقد النضيد فى شرح القصيد للسمين الحلبى (رسالة دكتوراه)، إعداد/ منصور محمد سعيد الغامدى للعام الجامعى:(١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ)،الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – كلية اللغة العربية – المملكة العربية السعودية

ثانيـًا: الكتب المطبوعة

- الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ،تح/ عبد الرزاق عفيفى،ط/المكتب الإسلامى- بيروت .
- ارتشاف الضرب لأبى حيان، تح/ رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب،ط/ مكتبة الخانجى – القاهرة، ط١:(١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م)
- أسباب النزول للواحدى ، تح/عصام عبد المحسن الحميدان ،ط/دار الإصلاح – الدمام، ط٢:(١٤١٢هـ-١٩٩٢م) .
- الأصول في النحو لابن السراج ،تح/ عبد الحسين الفتلى،ط/مؤسسة الرسالة – بيروت،ط٣:(١٩٨٨م
- إعراب القرآت السبع وعللها لابن خالويه ،تح/عبد الرحمن سليمان العثيمين،ط/ مكتبة الخانجى – القاهرة ط١:(١٤١٣هـ-١٩٩٢م)
- إعراب القرآن للنحاس ،تح/عبد المنعم خليل إبراهيم،ط/ منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١:(١٤٢١هـ)
- الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو للأنبارى ،تح/ سعيد الأفغانى ،ط/دار الفكر- دمشق،ط١:(١٣٧٧هـ-١٩٥٧م).

• أمالى ابن الشجرى، تح/محمود محمد الطناحى ،ط/ مكتبة الخانجى- القاهرة ،ط١:(١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م)

• الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ،ط/المكتبة العصرية، ط١: (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)

• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ،تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ،ط/ المكتبة العصرية،صيدا- بيروت

• إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ، تح/محيى الدين عبد الرحمن رمضان ،ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،(١٣٩٠هـ - ١٩٧١م)

• البحر المحيط لأبى حيان، تح/ عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض - زكريا عبد المجيد النوقى - أحمد النجولى الجمل ،ط/ دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، ط١:(١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م)

• البرهان فى أصول الفقه للإمام الجوينى ،تح/صلاح بن محمد بن عويضة ،ط/ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ،ط١:(١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)

• البرهان فى علوم القرآن للزركشى ،تح/محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه،ط١:(١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م)

• بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادى ،تح/ محمد علي النجار، ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامى- القاهرة ،ط:(١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)

• التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ،تح/على محمد البجاوى،ط/عيسى البابى الحلبى وشركاه

• التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان ،تح/حسن هنداوى ،ط/دار كنوز إشبيليا - دمشق، ط١:(١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)

• التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ،تح/محمد باسل عيون السود ،ط/ دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان،ط١:(١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)

• التعبير القرآنى لفاضل صالح السامرائى،ط/ دار عمار – عمان، ط٤:(١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)
• تفسير القرآن العظيم لابن كثير،تح/سامى محمد سلامة ،ط/ دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢:(١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م)
• تفسير النهر المادّ من البحر المحيط ،تح/بوران الضناوى – هديان الضناوى، ط/ مؤسسة الكتب الثقافية – دار الجنان – بيروت – لبنان ،ط١:(١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م)
• تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ،تح/علي محمد فاخر وآخرون،ط/دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة–القاهرة ،ط١:(١٤٢٨هـ)
• جامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبرى ،تح/عبد الله بن عبد المحسن التركى ،ط/ دار هجر للطباعة والنشر، ط١:(١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م)
• الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ، تح/أحمد البردونى– إبراهيم أطفيش،ط/ دار الكتب المصرية – القاهرة ،ط٢:(١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م).
• الجنى الدانى فى حروف المعانى ، تح/ فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١:(١٤١٣هـ – ١٩٩٢م)
• حاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، تح/طه عبد الرؤوف سعد ،ط/ التوفيقية – القاهرة
• الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ،تح/عبد العال سالم مكرم،ط/ دار الشروق – بيروت،ط٤:(١٤٠١ هـ).
• الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسى ،تح/بدر الدين قهوجى – بشير جويجابى، ط/ دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت،ط٢:(١٤١٣هـ – ١٩٩٣م)،
• الخصائص لابن جنى، تح/محمد على النجار،ط/عالم الكتب – بيروت
• الدرر السنية حاشية على شرح الخلاصة لزكريا الأنصارى ،تح/وليد أحمد صالح ، ط/دار ابن حزم ،ط١:(١٤٣٢هـ- ٢٠١١م)

• الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى ،تح/أحمد محمد الخراط، ط/دارالقلم دمشق
• دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة ،ط/ دار الحديث- القاهرة، (ب.د)
• ديوان الشماخ ،تح/صلاح الدين الهادى ،ط/دار المعارف
• ديوان امرئ القيس ،تح/عبد الرحمن المصطاوى،ط/ دار المعرفة – بيروت،ط٢:(١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م).
• ديوان ذى الإصبع العدوانى ،تح/عبدالوهب محمد على العدوانى،ومحمد نائف الدليمى ،ط/مطبعة الجمهور – الموصل:(١٩٧٣م-١٩٩٣هـ).
• ديوان عمرو بن معدى كرب ، تح/ مطاع الطرابيشى ،ط/مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،ط٢:(١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
• السبعة فى القرآت لابن مجاهد، تح/ شوقى ضيف،ط/دار المعارف- مصر،ط٢:(١٤٠٠هـ)
• سنن ابن ماجه ،تح/محمد فؤاد عبد الباقى، ط/ دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبى
• شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تح/محمد باسل عيون السود ،ط/ دار الكتب العلمية ط١:(١٤٢٠ هـ -٢٠٠٠م)
• شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبى على الفارسى ، تح/ حسن هنداوى ،ط/دار القلم-دمشق – دارة العلوم والثقافة-بيروت،ط١:(١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)،
• شرح التسهيل لابن مالك ،تح/عبد الرحمن السيد -محمد بدوى المختون، ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ،ط١:(١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
• شرح الجمل لابن عصفور، نح/ صاحب أبو جناح .
• شرح الرضي على الكافية، تح/يوسف حسن عمر،ط/ جامعة قاريونس :(١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م)

• شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تح/عبد المنعم أحمد هريدى،ط/ جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ،ط١:(١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م)

• شرح كتاب سيبويه للسيرافى ،تح/أحمد حسن مهدلى - على سيد على ،ط/دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان، ط١:(٢٠٠٨ م).

• شرح المفصل لابن يعيش، تح/إميل بديع يعقوب ،ط/دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط١:(١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

• صفوة التفاسير لمحمد على الصابونى،ط/ دار القرآن الكريم - بيروت، ط٤:(١٤٠٢هـ-١٩٨١م)

• فتوح الغيب فى الكشف عن قناع الريب أو حاشية الطيبى على الكشاف للطيبى ، تح/إياد محمد الغوج - جميل بنى عطا، ط/جائزة دبى الدولية للقرآن الكريم، ط١:(١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م)،

• الكتاب لسيبويه ، تح/عبد السلام محمد هارون ،ط/ مكتبة الخانجى- القاهرة،ط٣: (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م)

• كتاب العين للخليل بن أحمد ،تح/مهدى المخزومى،و إبراهيم السامرائى،ط/ دار ومكتبة الهلال

• الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشرى ، ط/دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣:(١٤٠٧هـ)

• الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوى، تح/عدنان درويش - محمد المصرى، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢:(١٤١٩هـ-١٩٩٨م)

• لسان العرب لابن منظور ،تح/ عبد الله على الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ،و هاشم محمد الشاذلى،ط/ دار المعارف - القاهرة

• مجاز القرآن لأبى عبيدة ،تح/ محمد فواد سزگين ،ط/ مكتبة الخانجى - القاهرة ،الطبعة:(١٣٨١هـ).

• مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسى ،ط/دار المرتضى – بيروت ط١:(١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)

• محاسن التأويل للقاسمى ،تح/ محمد باسل عيون السود ،ط/ دار الكتب العلميه – بيروت ط١:(١٤١٨ هـ)

• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنى ،تح/على النجدى وآخريْنِ ،ط/ وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،ط:(١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)،

• المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسى ، تح/ عبد السلام عبد الشافي محمد ،ط/ دار الكتب العلمية – لبنان،ط١:(١٤١٣هـ .-١٩٩٣م)

• مشكل إعراب القرآن للقيسى ، تح/ حاتم صالح الضامن،ط/مؤسسة الرسالة – بيروت،ط٢:(١٤٠٥هـ).

• معاني القرآت لأبى منصور الأزهرى ، تح/عيد مصطفى درويش- عوض محمد القوزى،ط/ مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود –المملكة العربية السعودية،ط١:(١٤١٢ هـ – ١٩٩١م).

• معانى القرآن للفراء ،تح/أحمد يوسف النجاتى،ومحمد علي النجار،وعبد الفتاح إسماعيل الشلبى،ط/ دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ،الطبعة الأولى

• معانى القرآن وإعرابه للزجاج،١٩٩/١،تح/عبد الجليل عبده شلبى، ط/عالم الكتب – بيروت، ط١:(١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م).

• معانى القرآن وتفسير مشكل إعرابه لقطرب ،تح/محمد لقريز، ط/مكتبة الرشد – الرياض،ط١: (١٤٤٢هـ-٢٠٢١م)

• معاني النحو لفاضل صالح السامرائى ،ط/دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن،ط١:(١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م)

• معجم الفروق اللغوية لأبى هلال العسكرى، تح/الشيخ بيت الله بيات،ط/مؤسسة النشر الإسلامى،ط١:(١٤١٢هـ)

- معجم القرآت لعبداللطيف الخطيب ،ط/دار سعد الدين – دمشق ،ط١:(١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)
- المعجم الكبير للطبرانى ، تح/ حمدى بن عبدالمجيد السلفى ،ط/مكتبة العلوم والحكم – الموصل ،ط٢: (١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م)
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي ،ط/ دار الكتب العلمية ،ط١:(١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م)
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ،تح/مازن المبارك – محمد على حمد الله،ط/دار الفكر – دمشق ،ط٦:(١٩٨٥م)
- مفاتيح الغيب للرازى ، ط/ دار إحياء التراث العربى – بيروت ،ط٣:(١٤٢٠هـ)
- المفردات فى غريب القرآن للأصفهانى، تح/ صفوان عدنان الداودى، ط/ دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت،ط١:(١٤١٢هـ).
- المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية للشاطبى، تح/ مجموعة من المحققين ، ط/معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١:(١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م)
- المقتضب للمبرد ،تح/ محمد عبد الخالق عظيمة،ط/ عالم الكتب. – بيروت
- موسوعة فضائل سور وآيات القرآن لمحمد بن رزق بن طرهونى ،ط/ دار ابن القيم– الدمام ، ط١:(١٤٠٩ هـ)
- نتائج الفكر فى النَّحو للسُّهَيلى ، تح/الشيخ عادل أحمد عبد الموجود– الشيخ على محمد معوض ،ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ،ط١:(١٤١٢ – ١٩٩٢ م)
- النحو الوافى لعباس حسن ،ط/ دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء للأنبارى ،تح/ إبراهيم السامرائى،/مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن ،ط٣:(١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).

• الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه ،تح/مجموعة من المحققين ،ط/مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة ،ط١:(١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م)

فهرس الموضوعات

م	الموضوع
١	**المقدمة**
	الدراسات السابقة
٢	**التمهيد**:فى رحاب سورة الأنعام
٣	**المبحث الأول**: حاجة النحوى إلى التأويل
٤	**المبحث الثانى**: التأويل النحوى فى المرفوعات
٥	**المبحث الثالث**: التأويل النحوى فى المنصوبات
٦	**المبحث الرابع**: التأويل النحوى فى المجرورات
٧	**المبحث الخامس** :العدول عن أصل ما وضع له فى الاستعمال
٨	**الخاتمة**
٩	**المصادر والمراجع**
١٠	**فهرس الموضوعات**

تمت بعون الله وتوفيقه